

«الأحداث في القدس هي تصعيد تدريجي، يبدو وكأنه تحت السيطرة، لكنه قابل للانفجار»

صفحة (٣) من

إيران باتت تشكل تهديداً لا يستهان به من حيث قدراتها في «حرب السايبر»!

صفحة (٥) من

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٨/١٠/٢٠١٤م الموافق ٤ محرم ١٤٣٦هـ العدد ٣٤٣ السنة الثانية عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

نتنياهو هو: إسرائيلي لن تقبل إملاءات وهناك «إجماع» حول البناء في القدس الشرقية

ويأمر بدفع إجراءات تخطيط ١٠٦٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنتين في القدس وشق ١٢ شارعاً في الضفة الغربية مؤدية إلى المستوطنات



شرطة الاحتلال تعزز تواجدها في القدس المحتلة.

«المشهد الإسرائيلي»: أعلن رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، أنه لن يوافق على المطالب الفلسطينية بشأن قطاع غزة، وعن رفضه الانتقادات الدولية والاحتجاجات الفلسطينية على مشاريع استيطانية، مشدداً على أن إسرائيل لن توافق على انسحاب من القدس الشرقية، وكرر أنه من دون اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل لن تتقدم العملية السياسية.

وفيما يتعلق بالمفاوضات المزمعة حول قطاع غزة والتحقيق الدولي في ارتكاب إسرائيل جرائم حرب خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، قال نتنياهو في خطاب ألقاه أمام الهيئة العامة للكنيست التي افتتحت دورتها الشتوية، أمس الاثنين، إن «إسرائيل ستستمر في الوقوف بقامة منتصبة وفخورة بشعبها وجيشها. وتتطلب المعركة القضائية منا القوة والوحدة والحزم أنفسهما، لأنه هنا أيضاً ثمة من يريد أن يملي علينا شروطاً تشكل خطراً على أمننا ومستقبلنا وستبعد السلام الذي نتوق إليه».

وأضاف نتنياهو أن الفلسطينيين يطالبوننا بإقامة دولة فلسطينية، من دون سلام وأمن. وهم يطالبون بانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧، وإدخال لاجئين وتقسيم القدس. وبعد كل هذه المطالب المرفوضة هم ليسوا مستعدين للموافقة على الشرط الأساسي للسلام بين الشعبين، وهو الاعتراف المتبادل. والسلام سيحقق بالمفاوضات بين الجانبين فقط، وأي طريقة أخرى إنما ستقوض الاستقرار وحسب، في إشارة إلى خطوات فلسطينية لنيل اعتراف دول العالم بدولة فلسطينية والتوجه إلى الأمم المتحدة للمطالبة بإنهاء الاحتلال.

وأضاف نتنياهو أنه «لا أرى أن هناك ضغوطاً تمارس على الفلسطينيين، وارى فقط ضغوطاً على إسرائيل لكي تقدم المزيد من التنازلات، من دون أي مقابل وأمن. ويبدو أن أوضح أنه لن نتجج ضغوطاً داخلية أو خارجية، ولن انتازل عن مطلبنا بالحياة والسلام وأولها الأمن. وإسرائيل لن تفقد الأمل بالسلام، لكنها لن تتمسك بعنا بالأمل، ولو سرنا وراء أي مبادرة متسرعة وغير مسؤولة، كالتي يقترحونها علينا كل يوم اثنين وخميس لخرقت حماس اتفاقاً حتى مدينة كفار سابا» في وسط إسرائيل والقريبة من الخط الأخضر.

وتابع نتنياهو «لقد سلمنا غزة وغوش قطيف (الكتلة الاستيطانية التي كانت قائمة في قطاع غزة) إلى السلطة الفلسطينية. وأنا أتساءل، ما هي القوى، برايكيم، التي ستضمن السلام وتمنع الإرهاب من المناطق التي سنخليها، فخلال العشرين عاماً الأخيرة، أي منطقة أخليناها سيطرت عليها قوى الإسلام المتطرف». وقال إنه «لا أريد

دولة ثنائية القومية أو فرعا إيرانيا يشكل خطراً على وجودنا. وفي تسوية سلمية، قد تكون المعادلة التالية: دولة فلسطينية منزوعة السلاح وتعترف بدولة اليهود». وتطرق نتنياهو إلى مشاريع ومخططات استيطانية صادق، أمس، على تنفيذها في القدس الشرقية المحتلة. واعتبر أن «هناك إجماع واسع لدى الجمهور بأن لإسرائيل الحق الكامل بالبناء في أحياء القدس. هذا إجماع، أو على الأقل هكذا اعتقد. وجميع حكومات إسرائيل فعلت ذلك، وواضح للفلسطينيين أيضاً أن هذه المناطق ستبقى ضمن حدود إسرائيل في أي اتفاق مستقبلي».

وحول توقيت الإعلان عن هذه المشاريع الاستيطانية، قال نتنياهو إن «هناك من يعتبر أنه لا يوجد توقيت مريح لبناء بيوت في القدس، ولو كان الأمر متعلقاً بهم، لما بنينا بيتاً واحداً خلال الستين عاماً الأخيرة. لأن هذا ليس الوقت المناسب في أي حالة».

وفي الوقت الذي يسود فيه توتر شديد في القدس وفيما تتصاعد الهبة الشعبية في القدس الشرقية المحتلة، أمر رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، أمس الاثنين، بدفع إجراءات تخطيط ١٠٦٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنتين في الضفة الغربية بزعيم أنها «ضرورية من تنيتها قولها إنه سيتم دفع تخطيط لبناء ٦٦٠ وحدة سكنية في مستوطنة «مات شلومو»، في شمال القدس الشرقية، و٤٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة «هار حوما» في جبل أبو غنيم في جنوب القدس الشرقية.

وأضافت المصادر نفسها أن نتنياهو أمر بالتقدم في تنفيذ مشاريع تتعلق بالبنية التحتية في المستوطنات في الضفة الغربية بزعيم أنها «ضرورية من ناحية الأمن والأمان»، وفي مقدمتها شق ١٢ شارعاً جديداً، وادعت المصادر في مكتب نتنياهو أن تطوير البنية التحتية يخدم الإسرائيليين والفلسطينيين».

وتوقعت وسائل إعلام إسرائيلية أن يؤدي قرار نتنياهو بتنفيذ مشاريع استيطانية إلى انتقادات دولية، ونقل موقع «واللا» الإلكتروني عن دبلوماسي أوروبي رفيع قوله إن «خطوات من هذا النوع ستعزز التوجهات الاعتراف بدولة فلسطينية من دون مفاوضات في دول أوروبية».

وقالت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، أول من أمس، إن نتنياهو يعترف بالمصادقة على بناء ٢٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات في الضفة الغربية. لكن صحيفة «هآرتس» نقلت عن مصادر في حزب «البيت اليهودي» ومجلس المستوطنات قولها إن نتنياهو لم يصادق على هذه المشاريع في هذه المرحلة.

ورأينا أن الأمور ما زالت مستمرة، وقررنا تعزيز القوات وزيادتها. وأن دخلنا ألف شرطي آخر من الوحدات الخاصة، ورايتهم خلال عملهم». وتابع أهرونوفيتش أن الأحداث ما زالت جارية، وهي لن تنتهي خلال يوم ولا خلال يومين. وستبقى القوات هناك حتى إشعار آخر ومن دون تحديد وقت. وإذا اضطرتنا إلى إحضار قوات أخرى فإننا سنفعل ذلك، وستعيد الهدوء إلى سكان القدس، ولا شك لدي بأن الهدوء سيعود. وأقول إنه لن يكون هنا أو هناك إلقاء حجر لكن الهدوء سيعود».

وترافق المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الشرطة احتكاكات بين الفلسطينيين واليهود، وخاصة المستوطنين في قلب الأحياء الفلسطينية. وأعلنت الشرطة الإسرائيلية أنه «سيواصل النشاط الحثيث والواسع للشرطة في شرقي القدس وفي نقاط الاحتكاك وستبدي «صفر تسامح» حيال أي محاولة لخرق النظام العام. وستضع الشرطة يدها على المشاعيين وتحضرهم إلى المحكمة من أجل استنفاد كامل العقوبة ضدهم».

وأفادت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس، بأن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشطاين، ونائبه راز نيرزي، قررا السماح بفرض غرامات بمبالغ كبيرة وعقوبات جائرة بالسجن ضد من يلقي حجارة على سيارات مارة أو قوات الشرطة، وذلك على خلفية الهبة الحاصلة في القدس الشرقية. وقالت الصحيفة إن فاينشطاين ونيرزي سمحا بفرض غرامات مالية على ذوي

(رويتزر)

وادعت «هآرتس» أن نتنياهو أقدم على هذه القرارات «في محاولة لتخفيف الضغوط التي يمارسها عليه قادة حزب «البيت اليهودي» ومجلس المستوطنات»، وأنه سيعقد اجتماعاً، يوم غد الأربعاء، يجري فيه بحث «تطوير البنية التحتية في المستوطنات» وشرعة بؤر استيطانية عشوائية.

ووفقاً للصحيفة فإن نتنياهو سيعقد الاجتماع بعد أن هدده رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، ووزير الإسكان، أوري أريئيل، خلال اجتماعه معهما الأسبوع الماضي بأنه في حال عدم إلغاء ما وصفها بـ«التجميد الهادئ» لإجراءات التخطيط والبناء في المستوطنات، خلال الشهور الخمسة الماضية، فإنهم سيقوضون استقرار الائتلاف الحكومي، وشارك في هذا الاجتماع أيضاً كل من وزير المالية، يائير لبيد، ووزير المواصلات، يسرئيل كاتس.

ومن بين المشاريع الاستيطانية التي سيجري بحثها غداً، تنفيذ مشروع في مجال المياه، وإقامة «قرى طلاب جامعات» ومنتزهات في المستوطنات ومنتزه باسم المستوطنين الثلاثة الذين اختطفوا وقتلوا في شهر حزيران الماضي. كذلك سيبحث خلال الاجتماع «ترميم» القسم الذي يصلي فيه اليهود في الحرم الإبراهيمي في الخليل، وتنفيذ مشروع كهرباء وتنفيذ أعمال في مجال البنية التحتية تمهيداً لأعمال بناء استيطاني.

وحذر لبيد من أن مخططات بناء في المستوطنات ستؤدي إلى أزمة خطيرة في العلاقات الإسرائيلية - الأميركية وتلحق ضرراً بمكانة إسرائيل في العالم. وعقبت رئيسة حزب ميرتس، عضو الكنيست زهافا غلثون، بالقول إن «نتنياهو يثبت مرة أخرى أن كل أقواله حول «أفق سياسي» هي ضريبة كلامية لاحتياجات سياسية، بينما احتياجاته السياسية موهونة في الواقع للمستوطنين».

وقال السفير الأردني في تل أبيب، وليد عبيدات، خلال حفل بمناسبة مرور ٢٠ عاماً على توقيع معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، بمشاركة وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، إن على إسرائيل وقف تنفيذ خطوات أحادية الجانب في القدس عموماً وفي الحرم القدسي خصوصاً. لأن خطوات كهذه تمس باتفاقية السلام بين الدولتين وتشكل خرقاً للقانون الدولي.

وكانت الولايات المتحدة قد نددت في بداية الشهر الحالي بإعلان حكومة إسرائيل عن دفع مخطط بناء ٢٦٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة «غفعات همتوس» قرب بيت صفافا في جنوب القدس الشرقية، وأن هذا المخطط «يبعد إسرائيل عن صديقاتها في العالم».

ليفني: حل مشكلة «داعش» من دون حل القضية الفلسطينية هو ذر للرماد في العيون

قالت رئيسة حزب «هنتوعا» (الحركة) ووزيرة العدل الإسرائيلية، تسبيبي ليفني، إنه لا يمكن التغلب على تنظيم «داعش»، الذي يحاربه التحالف الدولي برئاسة الولايات المتحدة، من دون حل القضية الفلسطينية، وأنه لا يمكن أن تطبع إسرائيل علاقاتها مع الدول العربية من دون استئثاف العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين.

وقالت ليفني في مقابلة أجرتها معها صحيفة «يديعوت أحرونوت» ونشرتها يوم الجمعة الفائت، إن «من يدعي أنه بالإمكان التوصل إلى حل لمشكلة داعش من دون بذل جهد حقيقي لتسوية القضية الفلسطينية، يذر الرماد في العيون، ولذلك فإن كلا الأمرين مرتبطان ببعضهما، والتحالف الغربي والعربي ضد داعش بإمكانه أن يشكل إطاراً للتسوية».

وأشارت إلى أن «هناك أشخاص يعتقدون أنه بالإمكان التوصل إلى تطبيع علاقات مع دول المنطقة من دون عملية سياسية مع الفلسطينيين. هذا وهم، لا يوجد تطبيع إقليمي من دون أبو مارن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس). فانا أجرى علاقات مع جهات في العالم العربي منذ سنوات، وهم معنيون بإقامة علاقات مع إسرائيل، لكن لا يمكنهم القيام بذلك عندما لا تكون هناك عملية سياسية». وأكدت ليفني خلال المقابلة على ما تردد في بداية الشهر الحالي حول سفرها إلى نيويورك وحضور اجتماع وزراء خارجية عرب لبحث الحرب ضد «داعش».

ووجهت ليفني انتقادات مبينة لرئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، وقالت إن «هذه ولايته الثالثة كرئيس للحكومة. التحديات السياسية هائلة، وهي ستتفاقم وحسب، وغياب مبادرة واداء غير صحيح أمام هذه الموجة سيشكل إخفاقاً سيجيب ثمناً غالياً. والدولة بحاجة لقيادة نشطة. وهذه مسؤوليته. فهو رئيس الحكومة، ويتعين عليه الاهتمام بمستقبل الدولة... وليس التاريخ فقط سيحاسبه، وإنما سيقدّم الحساب له في وقت مبكر أكثر بكثير».

وترأس ليفني الاستعدادات الإسرائيلية لمواجهة المعركة القضائية الدولية على ضوء اتهام إسرائيل بارتكاب جرائم حرب خلال العدوان الأخير على غزة، وقالت إن «هذه ستكون معركة صعبة جداً، لكنها اعتبرت أنه «سبب تأييدي للتسوية (مع الفلسطينيين)، فإنه في هذا الموضوع أيضاً قدرتي على إقناع العالم أكبر من قدرة الآخرين. وإذا كنت ورقة التين التي تحمي جنود الجيش الإسرائيلي فإنني فخورة بذلك». وتطرق ليفني إلى مشاهد الدمار والقتل التي تم نشرها خلال العدوان على قطاع غزة، وقالت إن «الصور حول المس بالمندنيين تثير غضب الرأي العام العالمي دائماً، وما زلت أفضل أن يسقط قتلى عندهم وليس عندنا» زاعمة أن معظم الشهداء الذين سقطوا في غزة قتلوا بالخطأ.

الملياردير الإسرائيلي ليفاييف يعلن توقف شركاته عن البناء في المستوطنات

«المشهد الإسرائيلي»: أعلنت شركة البناء الإسرائيلية «أفريكا إسرائيل»، وهي واحدة من كبرى شركات البناء الإسرائيلية ويملكها الملياردير ليف ليفاييف، أنها توقفت عن البناء في المستوطنات، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة، وتبين أن هذا القرار جاء في أعقاب ضغوط دول تتعامل مع الشركة.

ووقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الاثنين، أن شركة «أفريكا إسرائيل» أقامت حفلاً أول من أمس، أعلنت فيه عن توسيع مشاريع البناء التي تنفذها في وسط القدس وغربها. وأعلن أورين هود، مدير عام شركة البناء «أفريكا ميغوريم» التابعة لـ «أفريكا إسرائيل»، أنه «نحن لا نبنى وراء الخط الأخضر».

وقالت الصحيفة إن تغيير سياسة «أفريكا إسرائيل» سييسر على ذراعها التنفيذية، وهي شركة «بنيبا سيوبوس»، ما يعني أن «أفريكا إسرائيل» لن تشارك في العطاءات لتنفيذ أعمال بناء جديدة في مستوطنات القدس: «بسفغات زئيف»، «هار حوما»، «غيلوو» و«راموت». وتشير التقديرات إلى أن قرار الشركة بالتوقف عن البناء في الأراضي المحتلة جاء في أعقاب احتجاجات دول عديدة على البناء في المستوطنات، فيما قالت مصادر في الشركة إن أحد الأسباب هو «انعدام الجدوى الاقتصادية» للبناء في هذه المناطق.

وتعرضت «أفريكا إسرائيل» منذ العام ٢٠٠٨، لانتقادات من دول بينها بريطانيا والنرويج، وطالبت وسائل إعلام بريطانية حكومتها بعدم التعامل مع ليفاييف، كما أعلنت وزارة المالية النرويجية عن مقاطعتها بسبب أعماله في القدس الشرقية، وكذلك فعلت نيوزيلندا، كما تعالبت مطالب بإزالة رعاية ليفاييف عن معارض أزياء في نيويورك، كما أن إمارة دبي هدت بقطع العلاقات مع وكيل ليفاييف في مجال تجارة المجوهرات.

وجهة نظر يمينية إسرائيلية

«عملية الجرف الصامد»؛

عار عسكري وفشل سياسي!

بقلم: روعي عيدان (*)

حاولت زعامة إسرائيل وما زالت تحاول إقناع الجمهور الإسرائيلي بان الفشل العسكري الذريع المسمى «عملية الجرف الصامد» (ضد قطاع غزة) كان انتصارا لإسرائيل، غير أن استعراضا للوضع بعد مرور شهرين على هذه العملية يظهر أن الصورة مفارقة تماما.

لنبدأ بوسائل الاعلام العالمية التي برهنت مجددا على أنها أداة استراتيجية في خدمة الإرهاب الفلسطيني. ورغم معرفتنا المسبقة بهذه الأسطوانة المشروخة، إلا أننا أخفنا مرة أخرى في مواجهة التحدي. فقد عرضت وسائل الاعلام العالمية الفلسطينيين مجددا في صورة نسيج إنساني من الأطفال الأبرياء الذين لا توجد أية صلة بينهم وبين عناصر الإرهاب أعضاء حركة «حماس»، بينما الإسرائيليون ما زالوا يعرضون في صورة قتلة الأطفال المتعشقين للدماء، والذين يقصفون المدارس والمستشفيات. إن هذا السرد المنحرف راسخ منذ زمن بعيد في كل زاوية من زوايا الرأي العام العالمي، وليست هناك أية طريقة لتغيير الصورة بوسائل دعائية مترهلة وضعيفة، ولا سيما في ساحة إعلامية عالمية تعتمد على مدخولات من العالم العربي.

إن الطريقة الوحيدة لمواجهة المشكلة كانت وما زالت في الميدان، على أرض الواقع. وللتذكير فإن إسرائيل هي التي سمحت بدخول وكلاء الكذب والدعاية إلى قطاع غزة، ليشكلوا ابواقا لهزاح الدعاية الذي تديره حركة «حماس». كذلك فإن إسرائيل هي التي زودت وتزود قطاع غزة بخدمات شبكات الإنترنت والهاتف والكهرباء، والتي تُبث الأذانيب بواسطتها. إذن، نحن الذين أنتجنا المادة الخام التي استخدمت وتستخدم في إلحاق الهزيمة التامة بنا في ساحة الرأي العام، مرة تلو أخرى، وهي هزيمة لها انعكاسات بعيدة الأثر، تمتد حتى التصويت في برلمانات عدد من دول أوروبا الغربية (على الاعتراف بالدولة الفلسطينية).

لنأخذ على سبيل المثال الأسطورة الكاذبة حول «الحصار على قطاع غزة». فهذا الحصار «المزعوم» يؤخذ في العالم كحجة مشرعة لـ «المقاومة» التي تقودها «حماس»، وكدليل إدانة في أي نقاش حول مدى «نازية» دولة إسرائيل، فضلا عن أنه يشكل مادة أولية للتحريض ضد إسرائيل. إن مثل هذا الحصار لا وجود له بطبيعة الحال، والدليل أن أولئك المراسلين الذين تحدثوا عن الحصار دخلوا إلى القطاع «المحصار» عن طريق معابر الحدود من إسرائيل، إلى جانب استمرار دخول البضائع والمواد الغذائية بصورة منتظمة إلى القطاع، قبل تلك العملية العسكرية الإسرائيلية، وحتى في أثنائها، تحت النار. كذلك واصلت حكومة إسرائيل تزويد قطاع غزة بالكهرباء والوقود، مباشرة إلى العدو الذي كان في نفس الوقت يطلق الصواريخ على مواطنيها. غير أن وسائل الاعلام العالمية تجاهلت ذلك تماما.

وفقا لإدعاء كبار المسؤولين في المستوى السياسي الإسرائيلي، فقد كانت سياسة ضبط النفس في بداية العملية العسكرية، والتردد الأزع لخلاها، وسيلة للحصول على ما وصف بـ «شرعية دولية» لهذه العملية. لكن دعونا نقر بلا مواربة بأن إسرائيل لن ولن تحصل أبدا على مثل هذه الشرعية الدولية للقيام بما يجب القيام به حقا، وأن الشرعية الوحيدة المتاحة لنا هي الصمت والامتناع عن الرد، إزاء استمرار إطلاق الصواريخ على بلداتنا. وقد أهدرتنا بسرعة القليل من الشرعية التي منحت لنا للقيام بعملية محدودة، من دون تحقيق إنجازات مهمة، وذلك حين أكتفينا بحملة جوية لم تعق «حماس» عن مواصلة إطلاق الصواريخ، فضلا عن أن هذه الحملة أوجدت أيضا وفرة من المادة الخام للذخار والدعاية من جانب العدو.

ولم تؤد العملية العسكرية إجمالا إلى إنهك حركة «حماس» عسكريا، باستثناء تقليص مخزونها من الصواريخ بصورة ملموسة، وذلك لسبب بسيط، وهو أنها أطلقت معظمها على المدن والبلدات الإسرائيلية، أما الإنجاز الوحيد للعملية المتمثل بالقضاء على الأنفاق، فهو إنجاز تكتيكي.

وفيما يتعلق ببلقيتنا الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أعطت في البداية شرعية متلعضمة للعملية، سرعانا ما تحولت إلى انتقاد ومن ثم إلى تخريب حقيقي للجهود العسكرية الإسرائيلية، عبر تقديم مبادرات هادئة لوقف إطلاق النار كلفتها خسائر في الأرواح، والتآمر من خلف الكواليس بالتعاون مع قطر وتركيا، وابتهاه بحظر تصدير أسلحة لإسرائيل. وهكذا أضحي «الإنجاز» الإسرائيلي الأهم، تحول الولايات المتحدة إلى عراب لحركة «حماس».

إن إسرائيل هي أحد الأطراف الأخيرة في الشرق الأوسط التي تمتلك إدارة الرئيس أوباما قوة تأثير ملموسة في مقابها. لذلك، وفي الوقت الذي تنشغل فيه المنطقة بالنزاعات والتوترات، نجد محافل وزارة الخارجية الأمريكية منشغلة في إجراءات التخطيط للأحياء (اليهودية المزمع إقامتها أو توسيعها) في القدس (الشرقية)، وفي تجنيد المساعدات المالية لصالح حركة «حماس». فبفضل الولايات المتحدة لم تجد «حماس» نفسها مضطرة إلى دفع أي ثمن اقتصادي لعدوانها ضد إسرائيل، بينما يضطر الجيش الإسرائيلي إلى سد يده عميقا في جيوب دافعي الضرائب الإسرائيلييين. حتى المساعدات المالية الجزئية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل لأغراض تطوير منظومة «القبة الحديدية» أو كما أسمياها منظومة «جدار الغيتو الوهمي الأفضل في العالم» حولتها إدارة الرئيس أوباما إلى وسيلة مناكفة سياسية ضد إسرائيل.

وفي مقابل انحياز الولايات المتحدة التام إلى جانب «حماس» (وربما كجزء من ذلك) تعززت الإدارة الأميركية، كما يبدو، التوقيع على إتفاق سبيء مع إيران بشأن البرنامج النووي الإيراني. بمعنى أنه حتى في هذه الساحة، التي اختارها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كاجنحة أمينة مركزية لحكومته، ثمة فشل تام. ربما يصح القول إن إدارة الرئيس أوباما معادية لإسرائيل من الأساس، لكن الزعامة السياسية الإسرائيلية أخطأت في كونها منحت شخصا مثل (وزير الخارجية الأميركي) جون كيري تفويضا للعمل هنا - في المنطقة - كما يحوه له، وبذلك خلقت لديه شعورا خاطئا بأن إسرائيل دولة تابعة ستقبل بأية مبادرة تأتي من واشنطن.

وفي الواقع، ربما لا يكون هذا الشعور خاطئا. فإدارة الرئيس أوباما ضعيفة لا يجدر الاعتماد عليها بصورة تامة من الناحية الأمنية، ولا سيما منذ أن قررت أن المصلحة الأميركية تقتضي ربط مصير العراق بمصير إيران، رغبة منها في المحافظة على «وحدة» العراق. على الرغم من هذا الفشل الذريع، تصر حكومة اسرائيل والمؤسسة الأمنية التي تُسَيِّرُها، على الاستمرار في المراهنة على إدارة أوباما التي نجحت في تخييب آمال كل حليف ممكن للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

أوروبا - اعتراف جارف بدولة فلسطين!

في مقابل الإنهيار السياسي أمام الولايات المتحدة، فقد شهدنا موجة تصويت في برلمانات أوروبية على الاعتراف بدولة فلسطين. والمفارقة أنه تعالت في تلك البرلمانات ذاتها الأصوات المعارضة لمساع انفصالية في دولها. لكن هذه «التصويتات» لا قيمة لها، ولا ينبغي لها في الحقيقة أن تثير حفيظتنا، ذلك لأننا، نحن أنفسنا، اعترفنا بدولة فلسطين، بل وبدولة «حماستان» الغزية.

لقد اختارت أوروبا منذ زمن بعيد الانحياز إلى طرف، فالاتحاد الأوروبي، وكذلك جزء من الدول الأوروبية ذاتها، يديران لدينا لدينا شبكة واسعة من منظمات الإرهاب الفكري، أو التي تسمى إن شئتم «منظمات حقوق إنسان»، ينصب جل اهتمامها على تفويض السيادة الإسرائيلية في طائفة من المجالات، وهي نشاطات معادية بكل معنى الكلمة، لا يوجد أي رد عليها من جانب الحكومة الإسرائيلية. لعل التجديد الوحيد المثير للاهتمام يكمن في الشارع الأوروبي وخطابه العلني. فقد سقطت الأقتعة خلال عملية «الجرف الصامد»، واتضح أن النضال المؤيد للفلسطينيين (في أوروبا) ما هو، في جزئه الأكبر، إلا نضالا معاديا للسامية باحتياز، هدفة تصفية دولة إسرائيل. ويتسق هذا الأمر تماما مع العدمية «الداعشية» المنتشرة في الغرب، والحقيقة أن هذا النشاط ينبغي له أن يلقى الأوروبيين أنفسهم، أكثر مما ينبغي له أن يلقفنا نحن، ذلك لأن الوضع يساهم بالنسبة لنا، في تشجيع وزيادة الهجرة إلى إسرائيل. إن ما يجب أن يلقفنا حقا هو ترجمة تلك الضغوط الداخلية بشكل يصب في استمرار النشاطات والجهود الأوروبية التامرية ضد السيادة الإسرائيلية، هنا في البلاد.

في مقابل هذه التطورات السلبية، هناك أيضا تطورات إيجابية في أوروبا، بالنسبة لإسرائيل. فقد شهدت قوة أحزاب اليمين الحر والمحافظ صعودا وتناميا في سائر دول أوروبا تقريبا، ومن أهمها واكبرها حزب UKIP في انكلترا. لكن على الرغم من أن هذه الأحزاب مؤيدة لإسرائيل في غالبيتها، إلا أنها تجد تجاهها تاما تقريبا من جانب إسرائيل الرسمية. فهذه الأخيرة تفضل مواصلة الإستخدام أمام الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، التي تتوفد جزئا كبيرا من الخطاب الجامح المناوئ لإسرائيل.

أما الأمم المتحدة، على اختلاف منظماتها ومؤسساتها، فهي تشكل ربما أكبر منظمة دعائية مناوئة لإسرائيل في العالم، في الوقت الحالي، ومع ذلك ما زال القادة الإسرائيليون يفكرون بصورة مفارقة، بل ويسمحون لبان كي مون (السكرتير العام للأمم المتحدة) بالتجول بحرية والدخول (من إسرائيل) إلى قطاع غزة، كي يلقى المزيد من الضرر الاستراتيجي بصورة إسرائيل، وذلك بعدما قتل جنود إسرائيليون بنيران أطلقت من إحدى المؤسسات (المدارس) التابعة للأمم المتحدة في غزة. ولكن لماذا نشكو ونتذمر من كل هؤلاء في الوقت الذي نقوم فيه بانفستنا، في هذه الأيام، بإدخال مواد بناء للمنظمات الإهابية في قطاع غزة، لصالح إعادة تاهيل وترميم الأنفاق؟

أخيرا، دعونا نأمل، استعدادا للحرب المقبلة التي كما يبدو لن يطول انتظارها، بأننا سنعرف كيف ندير الأمور بصورة موفقة أكثر.

يخضع الفلسطينيون في المناطق المحتلة للقانون العسكري الإسرائيلي ولهزاح القضاء (العسكري) الإسرائيلي، الذي وضعه وأرساه الحاكم العسكري الإسرائيلي، وهو قضاء متشدد بصورة استثنائية في طبيعته، بكونه قضاء عسكريا احتلاليا، بينما يخضع المستوطنون اليهود في المناطق الفلسطينية المحتلة للقوانين الإسرائيلية ولجهاز القضاء المدني الإسرائيلي، ما يعني تتمتعهم بجميع الحقوق المكفولة قانونيا.

وعلى هذا، فمن المعروف أنه يترتب على هذه الوضعية القانونية والقضائية منخ ظهير ومتنوع بحقوق الإنسان الفلسطيني الأساسية في المناطق المحتلة وبكرامته يطال مختلف جوانب حياته، اليومية والمستقبلية. ورغم أن هذا المنس والتعدي على حقوق أساسية من حقوق الإنسان يتعارضان، نسا وروحا وتطبيقا، مع مجموع القوانين والمواثيق الدولية المختلفة، ناهيك عن مبادئ وأسس القضاء الإسرائيلي ذاته الذي يفترض أن يسري على جميع الأذرع السلطوية الإسرائيلية أينما كان تمثيلها وجودها وأيضا تدخلت، إلا أن هذا التعارض الصارخ لا يخفي من الواقع شيئا، حتى أن ورغم مرور عقود طويلة على الاحتلال.

وبالرغم من التماسات عديدة قدمتها منظمات حقوقية مختلفة، فلسطينية وإسرائيلية، إلى «محكمة العدل العليا الإسرائيلية» ضد خروقات وانتهاكات عينية لحقوق الإنسان الأساسية (مثل: الحق في الحرية، الحق في إجراءات قضائية منصفة، الحق في الكرامة الشخصية، الحق في المساواة، حق التملك، الحق في الملكية وغيرها)، وعلى الرغم من بعض القرارات التي صدرت عن هذه المحكمة في قضايا عينية، إلا أن الوضع بجممله لا يزال على حال التعذي الصارخ والمنس الشديד بحقوق الإنسان الفلسطيني الأساسية في المناطق المحتلة.

ومن بين الالتماسات هذه، والتي لا تزال تنتظر البت النهائي بشأنها في «المحكمة العليا»، التماس قدم في أيار من العام ٢٠١٠ ضد فترات الاعتقال الطويلة جدا والمبالغ فيها بصورة استثنائية التي تُخرض على الفلسطينيين في الضفة الغربية، قبل تقديم لوائح اتهام بحقهم، وفي أعقاب تقديم هذا الالتماس، أدخل الحاكم العسكري بعض التعديلات في أحكام القانون العسكري قضت بتقصير جزء من فترات الاعتقال ده، لكن ليس إلى حد مساواتها بفترات التي تُفرض على المستوطنين الإسرائيليين بالشبهات والتهم ذاتها، لكن هذه التعديلات ليست كافية، وفق ما أكدت المحكمة ذاتها في قرار حكم جزئي أصدرته في هذا الخصوص، وفي نيسان هذا العام، وأشار قرار المحكمة، آنذاك، إلى ثلاثة مسائل معددة لا تُسرى أن تعديلات الحاكم العسكري يعالجها ويقدم لها «حولا مرضية»، هي: فترات الاعتقال بحق القاصرين الفلسطينيين؛ وإلى جانب ذلك، رفضت المحكمة الالتماس في كل ما يتعلق بفترات الاعتقال بحق بالغين فلسطينيين مشتبه بهم بارتكاب مخالفات لا تُعتبر «مخالفات أمينة»؛ فترات الاعتقال حتى انتهاك التسهيلات التي أعلنت عنها الدولة، في إثر تقديم الالتماس، فإن فترات الاعتقال هذه تبدو معقولة وتناسبية؛«على الرغم من كونها، عند هذه التسهيلات»، طويلة جدا واستثنائية بوجه خاص، لا سيما بالمقارنة مع تلك المفروضة على المستوطنين اليهود الإسرائيليين.

التظاهر - مخالفة «أمينة» محظورة بأمر عسكري!!

في هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أن تعريف «مخالفة أمينة» هو تعريف «قانوني»(!). سياسي وضعه الحاكم العسكري، في إطار «القانون العسكري» المفروض على المناطق الفلسطينية المحتلة، ومن بين هذه المخالفات: «التظاهر!»

ففي آب من العام ١٩٦٧، أي بعد نحو شهرين من انتهاء عدوان حزيران ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية، وقع الحاكم العسكري (قائد

المنطقة العسكرية الوسطي) أمرا عسكريا حمل الرقم «الأمر ١٠١» وعنوانه: «أمر بحظر أعمال تحريضية ودعائية معادية»، ومنذ ذلك التاريخ، تم تعديل هذا الأمر بضع مرات ولا يزال ساريا في الضفة الغربية.

ينطق «الأمر ١٠١» من قاعدة أن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يتمتعون بحق التظاهر أو الحق في (حرية) التعبير - وهما من حقوق الإنسان الأساسية التي تكفلها القوانين والمواثيق الدولية وحكامها. وإلى جانبهما، يحظر هذا الأمر أيضا أية مقاومة غير عنيفة (سلمية) وأية احتجاجات مدنية، بما فيها التجمهر الهادئ؛ ويفرض هذا الأمر العسكري قيودا مشددة جدا على حق الإسنان الفلسطيني في الضفة الغربية في التظاهر في تظاهرات أو تنظيمها ويحدد عقوبة السجن لمدة عشر سنوات (أو غرامة مالية باهظة) على من يرتكب هذه «المخالفة»!

على هذه الخلفية، أصدرت «جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل، في أوائل تشرين الأول الجاري، «ورقة موقف» شاملة حول هذا الموضوع تحت عنوان: «مكانة الحق في التظاهر في المناطق المحتلة»، أعدتها المحاميتان رغد جرابيسي وتمار فيلدمان (من الجمعية ذاتها)، وتشكل وثيقة هامة تحاول الإجابة على السؤال المركزي التالي: ما هي المكانة القضائية التي ينبغي أن يتمتع بها حق التظاهر في منطقة خاضعة لاحتلال متواصل، بوجه عام، وفي الضفة الغربية بوجه خاص، وما هي الفوارق والفجوات بين الموجود (القائم) وبين المطلوب (المعروب)؟ وتشير المقدمة، توضحا، إلى أن «الضفة الغربية» في سياق هذه الورقة لا تشمل القدس الشرقية، لأن سكانها لا يخضعون للحكم العسكري (رسميا، على الأقل)، وذلك نتيجة لقرار إسرائيل ضمها إليها وفرض القانون الإسرائيلي عليها، في إثر احتلالها في العام ١٩٦٧، علما بأن عملية الضم تتعارض مع أحكام القانون الدولي، ما يعني أن المدينة (القدس الشرقية) لا تزال تعتبر منطقة محتلة، طبقا لأحكام هذا القانون وطبقا لموقف سكانها الفلسطينيين والمجتمع الدولي عامة.

وتشمل «ورقة الموقف» معالجات للمواضيع التالية: عرض تفصيلي للإطار القانوني السائد في حالة الاحتلال، تحليل للعلاقة التبادلية التفاعلية بين قوانين الاحتلال وقوانين حقوق الإنسان في هذا السياق، مكانة الحق في التظاهر وحدوده، سواء طبقا لقوانين الاحتلال أو طبقا لقوانين حقوق الإنسان، تحليل المكانة القانونية المعيارية المعروب فيها لحق التظاهر في الضفة الغربية اليوم، عرض توصيفي للواقع السائد ميدانيا في الضفة الغربية مع فحص ما إذا كان يتلاءم مع الأحكام الملامة طبقا للقانون الدولي الساري على المناطق المحتلة، ثم تلخيص واستنتاجات.

تُسَتهل «الورقة» بمقدمة توضح الوضعية القانونية للضفة الغربية المحتلة باعتبارها منطقة تتم احتلالها عسكريا من جانب دولة إسرائيل قبل سبعة وأربعين عاما ومنذ ذلك الحين لم يعد السكان الفلسطينيون أسيادا على حياتهم ومصيرهم، فهم لا يحظون بأي تمثيل لدى السلطة (العسكرية) المفروضة عليهم وليس في وسعهم التأثير على قراراتها، رغم أن هذه تؤثر هنا، مجريات حياتهم على مختلف المستويات والأصعدة. ومن هنا، تشكل المظاهرات، علما وواقعيا، السبيل المركزي الذي تبقى لديهم سعيا إلى تحقيق حكمهم ذاتيا، رفع صرختهم وإسماع كلمتهم والتعبير عن رفضهم للاحتلال وممارسته، بما تتضمنه من خروق وانتهاكات متواصلة، عديدة وقاسية، لحقوقهم الأساسية من حقوق الملكية، حقوق المياه والسكن، مروروا بالحق في حرية الحركة والتنقل، الحق في الكرامة، وانتهاء بحق تقرير المصير.

وتذكر الورقة بأنه مع بداية الاحتلال، انطلقت في الضفة الغربية حركة احتجاجية ونضالية شعبية، واسعة ونشطة. ومع استمرار الاحتلال، وخلال العقد الأخير على وجه التحديد، أصبحت المظاهرات المنظمة والثابتة «أداة مركزية في هذا النضال»، فبدأت تتسع، تنتشر وتزداد وتبترتها في مختلف أنحاء الضفة الغربية، حتى أنها أضحت في العديد من قرها «مشهدا ثابتا ودائما يتكرر كل يوم جمعة»، ورويدا ورويدا، أصبحت هذه المظاهرات تشكل «بؤرة مواجهة

متواصلة بين المتظاهرين من جهة، وقوات الجيش الإسرائيلي من الجهة الأخرى، والتي تعتمد وسائل مختلفة، من بينها استخدام

«سلب حق التظاهر في الضفة الغربية انتهاك ينبغي وقفه»!

«ورقة موقف» أصدرتها «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل»: يتوجب على دولة إسرائيل - كدولة احتلال

في الضفة الغربية - أولا وقبل كل شيء، الاعتراف الصريح بسريان الحق في التظاهر في المناطق المحتلة.

ثم يتوجب عليها، تاليا، وضع قواعد ومعايير واضحة لا لبس فيها بشأن الحق في حرية التعبير

والحق في التظاهر في الضفة الغربية، سواء من خلال المظاهرات الأسبوعية أو أية أعمال احتجاجية أخرى»



(إبأ)

قمع تظاهرها في القدس المحتلة.

القوة بصورة مفرطة في أحيان كثيرة، في محاولة منها لتفريق هذه المظاهرات، تقييدها، بل وإجهاض تنظيمها مسبقا.

مثل هذا الواقع يطرح تساؤلات عديدة تتعلق بمكانة حق التظاهر في الضفة الغربية، سواء في المستوى القانوني المعياري أو في المستوى التنفيذي التطبيقي. وتحتم هذه التساؤلات إعادة النظر في الإطار القانوني الذي يعالج هذه المسألة والمرجعية القانونية التي تعتمد عليها، ومن هنا، تأتي هذه الورقة في محاولة للاجابة عن هذه التساؤلات.

واجب إسرائيل الأولي طبقا للقوانين الدولية: إقرار حق التظاهر وضمانه!

في الباب الأخير منها، باب التلخيص والاستنتاجات، تؤكد الورقة أن فحص الإطار القانوني المعياري السائد في المناطق الفلسطينية المحتلة يقود إلى الاستنتاج القاطع بأن الواجب الأدنى المزم لدولة إسرائيل (بمفحتها دولة الاحتلال) هو: ضمان واحترام حق الفلسطينيين في الضفة الغربية في التظاهر؛ وهو واجب منصوص عليه ومكفول في قوانين الاحتلال وفي قوانين حقوق الإنسان، على حد سواء، ما يعني أن سلب الحق في حرية الاحتجاج في المناطق المحتلة، في التطبيق الفعلي، يشكل خرقا فظا لواجبات إسرائيل طبقا للقانون الدولي، ومن هنا، ينبغي للبحث المركزي أن يتمحور حول مدى سريان الحق في التعبير وحول الطرق والوسائل التي يلجأ إليها الجيش الإسرائيلي في محاولاته العملية لمواجهة هذه التظاهرات وللتعامل مع المتظاهرين المشاركين فيها، لا حول مجرد وجود هذا الحق أم لا.

وحتى إذا ما اعترفنا - بتضيف - بصلاحيه قوة الاحتلال في تقييد حق سكان المناطق المحتلة، بدرجة ما وبصورة جزئية، إلا أنه حيال استمرار الاحتلال وغياب الحاجة الأمنية العينية لتقييد النشاطات الاحتجاجية فليس ثمة شك في أن دولة إسرائيل ملزمة، على الأقل، باحترام حق التظاهر في المناطق المحتلة، أي: الإقرار بهذا الحق والامتناع عن أي مس مباشر به، بما في ذلك بواسطة فرض قيود شاملة وتقييدات جارفة على إحتكائيات وسبل ممارسته.

ويتوجب على دولة إسرائيل - كدولة احتلال في الضفة الغربية أولا وقبل كل شيء، الاعتراف الصريح بسريان الحق في التظاهر في المناطق المحتلة. ثم يتوجب عليها، تاليا، وضع قواعد ومعايير واضحة لا لبس فيها بشأن ضمان الحق في حرية التعبير والحق في التظاهر في الضفة الغربية، سواء من خلال المظاهرات الأسبوعية أو أية أعمال احتجاجية أخرى. أما المس بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية في حرية التعبير فينبغي، لزاما، أن يقتصر على الحالات الاستثنائية المحددة المنصوص عليها في قوانين حقوق الإنسان. ولهذا الغرض، يتعين على الجيش الإسرائيلي إدخال التعديلات اللازمة في نص القانون (العسكري) وفي تطبيقاته، ومن ضمن هذه التعديلات، ينبغي إلغاء «منظومة ترخيص المظاهرات» كما يحددها الأمر العسكري رقم ١٠١، الذي يتجاهل واقع العلاقات المركبة ما بين قوة الاحتلال وسكان المنطقة الخاضعة للاحتلال. وبدا منه، ينبغي وضع تعليمات واضحة لجميع الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية تؤكد واجباها الإلزامي في احترام الحق في حرية التعبير والاحتجاج وحمائته؛ إفساح مجال واسع، قدر الإمكان، لتنظيم المظاهرات والنشاطات الاحتجاجية والمشاركة فيها؛ معاملة المتظاهرين ونشاط حقوق الإنسان باحترام، فضلا عن هذا، ينبغي توضيح وتكريس القواعد والإجراءات الخاصة بإصدار أوامر الإغلاق العسكرية واستخدامها، وكذلك القواعد والإجراءات الخاصة باستخدام «وسائل تفريق المظاهرات».

وفي الختام، تؤكد الورقة: «يتعين على المحاكم العسكرية العمل لتكريس الضابط الذي يترق بحق التظاهر ويمتخ ممارسته على أرض الواقع الخرابية القانونية الضرورية. ويتم هذه، ضمن أشياء أخرى، من خلال وضع المداولات في قضايا (ملفات) المتظاهرين ضمن إطار الحق في التظاهر، ومن خلال ممارسة الرقابة القضائية اللازمة على الأوامر العسكرية والممارسات العسكرية التي تشكل منا لا توجيه الحاجة الموضوعية، أو الرأذنة عن الحاجة، بحق التظاهر في الضفة الغربية».

^[*] محلل سياسي إسرائيلي يميني، المصدر: شبكة الانترنت، ترجمة خاصة.

مقابلة خاصة مع الباحث في شؤون القدس

وأستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان

البروفيسور مناحيم كلاين لـ «المشهد الإسرائيلي»: إسرائيلي تريد أن تجعل الحرم القدسي في مركز الهوية اليهودية الصهيونية

كتب بلال ظاهر:

صعدت الشرطة الإسرائيلية إجراءاتها القمعية ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية، في أعقاب الهبة الشعبية الحاصلة في المدينة المحتلة، منذ مقتل الفتى المقدسي محمد أبو خضير. وتأتي هذه الهبة على خلفية الأوضاع التي تعاني منها القدس الشرقية، وخاصة الاقتحامات المتكررة للحرم القدسي والاستيطان، في قلب الأحياء الفلسطينية خصوصا، والوضع الاقتصادي – الاجتماعي المتدهور.

وقال الباحث في شؤون القدس والمحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة بار إيلان، البروفسور مناحيم كلاين، لـ «المشهد الإسرائيلي»، إن «السبب الأساسي لتفجر الوضع في القدس هو أن المواجهة الإسرائيلية – الفلسطينية باتت تتركز في القدس، وفي الحرم الشريف بالأساس. وهذا الوضع سائد منذ العام ٢٠٠٠. وضعف السلطة الفلسطينية في القدس كبير للغاية، وهو أكبر من ضعفها في أي مكان آخر، وإسرائيل تستغل هذا الأمر وتوسع المستوطنات في القدس بحجم لا مثيل له في الضفة الغربية. يضاف إلى ذلك الجهد الإسرائيلي من أجل تغيير الوضع القائم في الحرم وفرض التقسيم الزماني والمكاني في الحرم، بحيث يسمح لليهود بالصلاة في الحرم، مثلما نجحت إسرائيل في تطبيق ذلك في الحرم الإبراهيمي في الخليل. وهناك لوبي قوي جدا، مؤلف من وزراء وأعضاء كنيست ونشطاء سياسيين الذين يعملون في هذا الاتجاه ويقومون بزيارة الحرم ويصطحبون معهم مستوطنين وجنود في الجيش الإسرائيلي، من أجل ممارسة ضغوط على الحكومة لكي تغير الوضع القائم.»

(*) «المشهد الإسرائيلي»: هل توجد يد واحدة توجه الاستيطان في قلب الأحياء الفلسطينية واقتحامات للحرم القدسي؟

كلاين: «لا توجد جهة مركزية واحدة، وإنما هناك نية مشتركة وغاية مشتركة، لكن لا يوجد «هيئة أركان» واحدة توجه هذه الأعمال. والهدف هو منع إمكانية تقسيم القدس ومنع إمكانية إقامة عاصمة فلسطينية في القدس، وبالطبع تغيير الوضع القائم في الحرم بحيث تكون للجانب اليهودي سيطرة على الحرم وليس فقط سيطرة على المنطقة المحيطة به.»

(*) ما هو دور حكومة إسرائيل في كل هذا؟

كلاين: «القوى التي تدفع من أجل تنفيذ هذه التغييرات موجودة في الائتلاف الحكومي. وهذه القوى موجودة في أحزاب الليكود والبيت اليهودي وإسرائيل بيتنا. وهي موجودة خارج الحكومة أيضا، في شاس وحزب العمل، الذين يدفعون إلى هذا الاتجاه.»

(*) في حزب العمل أيضا؟

كلاين: «نعم، لأنه توجد هنا عدة تسويات، فهناك الجهات الراديكالية التي تدعو إلى بناء الهيكل الثالث، لكن هؤلاء يشكلون مجموعة صغيرة، وهناك مجموعة أكبر بكثير، وتريد الصلاة في الحرم، ويوجد في أطراف هاتين المجموعتين نشاط، بعضهم علمانيين من حزب العمل، وبعضهم متدينين من شاس، وجميعهم يريدون وضع 'جبل الهيكل' في مركز الهوية اليهودية – الصهيونية، أي ليس أن القدس هي عاصمة إسرائيلي فقط وقلب الهوية الصهيونية، وإنما 'جبل الهيكل' هو قلب هذه الهوية. وهذا تغيير هائل مقارنة مع ما كان سائدا في إسرائيل قبل وبعد العام ١٩٦٧، وحتى العام ٢٠٠٠. لأن الحرم حينذاك لم يكن رمزا قوميا، وإنما الحائط المبكى (البراق) هو الذي كان الرمز، وكانت تجري في باحته مراسم يقسم فيها الجنود اليمين، وإقامة مراسم يوم الذكرى هناك، وكانوا يحضرون الضيوف، مثل الرئيس الأميركي أو البابا، إلى الحائط المبكى.»

(*) لماذا تذكر العام ٢٠٠٠ كنقطة تحول في هذا السياق؟

كلاين: «لأنه في العام ٢٠٠٠ حدث أمران. عقدت قمة كامب ديفيد التي تحول فيها تقسيم القدس، لأول مرة، موضوعا للتفاوض حوله، وإسرائيل وافقت مبدئيا على تقسيمها، لكن كان هناك نقاش حول الحدود. كذلك فإنه في هذا العام طالب الوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات بتغيير الوضع القائم في الحرم وتخصيص، باتفاق دائم، منطقة في الحرم يصلي فيها اليهود. وعلى أثر ذلك أصبح الحرم مركزا للنقاش في العام ٢٠٠٠. وعندما نظمت المعارضة الإسرائيلية نفسها وأحضرت الآلاف للمشاركة في مظاهرات احتجاجية في القدس، وبعد ذلك جاء أريئيل شارون (رئيس المعارضة آنذاك) ودخل إلى الحرم وبعد ذلك اندلعت انتفاضة الأقصى. ومنذئذ بات الحرم في مركز الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين.»

(*) إسرائيل دمرت القدس الشرقية من الناحية الاجتماعية والسياسية.

كلاين: «إسرائيل دمرت في البداية المؤسسات الفلسطينية في القدس. ولا يوجد في القدس الشرقية اليوم مؤسسة مركزية واحدة، مثلما كان بيت الشرق. وهناك تفكيك للمجتمع الفلسطيني في القدس بشكل أشد بكثير مما يحدث في الضفة الغربية. ففي الضفة يمكن الحديث عن أحزاب، مثل فتح أو حماس أو سلطة فلسطينية أو وزارات، لكن لا يوجد شيء من هذا في القدس. كذلك لا توجد قيادة فلسطينية في المدينة. والنخب الفلسطينية التي كانت موجودة في الماضي، مثل فيصل الحسيني وأنور نسيبة وسري نسيبة، لم تعد موجودة. وإسرائيل تمنع متعمدة نشوء أية قيادة فلسطينية للمدينة. والمكان الوحيد الذي توجد فيه قيادة محلية هو سلوان، وتصارع ضد المستوطنين، والشرطة تعمل ضدها وتضيق الخناق عليها تحسبا من نشوء قيادة للقدس الشرقية كلها. والمشكلة هي أنه عندما لا تكون هناك قيادة، فإن ما يحدث هو أن جهات كثيرة تنشط من دون تنسيق فيما بينها. ولذلك يصعب اليوم السيطرة على الانتفاضة الحاصلة في القدس. والمجتمع الفلسطيني في القدس يعاني كثيرا جراء غياب أحزاب سياسية في المدينة، وحركة فتح ضعيفة جدا في القدس، ولا توجد ثقة بالسلطة الفلسطينية، وإسرائيل تمنع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية من العمل في القدس، ولذلك لا وجود لأجهزة الأمن الفلسطينية. وهكذا فإن المجتمع مدمر. ومن ينشط في القدس الآن هو الجيل الشاب، الذي لا يذكر فترة أوسلو ولا حتى فترة بداية الانتفاضة الثانية، ويعيش الواقع الحالي في ظل خيبة الأمل الكبيرة جدا. كذلك فإن الفلسطينيين في القدس الشرقية فقراء ويعانون ولا يرون مستقبلا لهم.

(*) ماذا الذي تريد إسرائيل تحقيقه في القدس الشرقية؟

كلاين: «جرى بحث داخل المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، قبل عامين أو ثلاثة، وتعلت خلاله أصوات دعت إلى منح الفلسطينيين في القدس الجنسية الإسرائيلية، لكن كانت هناك معارضة واسعة لذلك، والأغلبية في المؤسسة الإسرائيلية لا يريدون تغيير مكانة الفلسطينية في القدس، واعتبروا أن هذا أمر خطير جدا. وما تريده إسرائيل هو أن يبقى سكان القدس الشرقية من دون جنسية إسرائيلية ومن دون هوية وطنية فلسطينية. وإسرائيل ترفض مشاركة سكان القدس في انتخابات فلسطينية مقبلة. أي أن إسرائيل تريد أن يعيشوا في صحراء من دون حقوق، ومن دون تنظيم أنفسهم في المدينة. كذلك فإن إسرائيل ترفض أن يكون سكان القدس الشرقية كلهم خاضعين لهيئة مشتركة، وأن يكون لديهم تمثيل في هيئات المدينة، مثل لجنة التخطيط والبناء. وإسرائيل تحاول منع نشوء هوية مقدسية فلسطينية أيضا. يريدونهم أفرادا وحسب، وأن يكونوا مستسلمين للحكم الإسرائيلي، والطريقة للخروج من وضعهم هي أن ينظم الفلسطينيون في القدس أنفسهم، بدعم من السلطة الفلسطينية وإسرائيليين مؤيدين لهم، وأن يطالبوا بحقوق جماعية من إسرائيل، في مجال التخطيط والبناء والتعليم والميزانيات. فإذا كان الفلسطينيون يشكلون ٤٠٪ من سكان القدس فإنه يجب أن يحصلوا على نسبة مشابهة من الميزانية، لكنهم في الحقيقة لا يحصلون على أكثر من ١٢٪ من الميزانيات. واعتقد أن المطالبة بحقوق جماعية كهذه هو ما كان يجب أن يدفع الفلسطينيين إلى الخروج للتظاهر.

باحثان إسرائيليان يحذران:

«الأحداث في القدس هي تصعيد تدريجي، يبدو وكأنه تحت السيطرة، لكنه قابل للانفجار»



مواجهات في القدس.

(رويترز)

الالكتروني للمعهد، يوم الجمعة الماضي، أن الأحداث في القدس هي «تصعيد تدريجي، يبدو وكأنه تحت السيطرة، لكن يكمن فيه احتمال حدوث انفجار بسبب تراكم الأحداث، ومن هنا تنبع أهمية فهمها واحتوائها فوراً، من دون دفع ثمن سياسي وأمني عال».

وأشار الباحثان إلى أن تدهور الوضع في القدس بدأ بقتل الفتى المقدسي محمد أبو خضير، في ٢ تموز الماضي، «على أيدي يهود وعلى خلفية قومية، من خلال اعتبار ذلك أنه عملية انتقامية» على اختطاف المستوطنين الثلاثة وقتلهم.

واعتبر الباحثان أن المواجهات الاحتجاجية التي وقعت في أعقاب مقتل أبو خضير، شملت «أعمالا إرهابية»، بينها اصطدام الجرافة، التي كان يقودها عربي بحافلة ومقتل رجل حرديي، في ٤ آب الماضي. وأضافا أنه في اليوم نفسه أطلق سائق دراجة نارية النار على جندي بالقرب من نفق جبل المشارف، وبعد ذلك تم إطلاق النار على فتى فلسطيني وقتله في حي وادي الجوز، في ٧ أيلول. وفي ٢٢ تشرين الأول الحالي وقعت عملية الدهس في محطة القطار البلدي.

وأشار الباحثان أنه في الوقت نفسه وقعت اعتداءات عنيفة من جانب يهود ضد عرب، وبينها الاعتداء على شابين عرييين في مستوطنة «نافيه يعقوب»، في شمال القدس الشرقية، في ٢٥ تموز. وأكد الباحثان على أن «هناك عوامل أخرى محرضة على العنف وتزيد من الاحتكاك والتوتر تتمثل بشراء البيوت والاستيطان اليهودي في الأحياء العربية، بمبادرة جمعيات يهودية أيديولوجية. وعلى خلفية ذلك حدثت المواجهات العنيفة، وشارك فيها سكان عرب من المدينة، الذين يرون بهذه الخطوات أنها تعبير عن سياسة حكومة إسرائيل، وهدفاها فلسطينية شديدة. وعدا الصهيونية المبدئية المتعلقة فرض حقائق على الأرض والمس بشكل سافر بالطابع العربي لأحيائهم».

وأشار الباحثان إلى أنه في موازاة ذلك، تزايد التوتر حول الحرم القدسي «الذي تشكل السيطرة فيه نقطة حساسة وذات تبعات كثيرة»، وبعد أن فرضت السلطات الإسرائيلية قيودا على دخول المصلين إلى الحرم، أقام المصلون الصلاة خارج أسوار البلدة القديمة، ما أدى إلى زيادة التوتر. وأضافا أنه «في موازاة ذلك، طرأ ارتفاع على حجم المجموعات اليهودية التي صعدت إلى «جبل الهيكل» وحاولت الصلاة فيه. وهذه الأعمال، إلى جانب مبادرات أعضاء كنيست لسن قوانين، تم تفسيرها على أنها محاولة إسرائيلية لتغيير الوضع القائم في المكان المقدس، وصفد الأوضاع لزيارات أعضاء كنيست ووزراء لـ«جبل الهيكل» وتصريحاتهم حول الموضوع. ومثلما حدث في الماضي، فإنه هذه المرة أيضا قوبلت هذه الخطوات والتصريحات بمعارضة فلسطينية شديدة. وعدا الصهيونية المبدئية المتعلقة بتوتر على خلفية دينية، فإن تواجد المصلين اليهود أدى إلى فرض قيود على أوقات صلاة المسلمين وعلى حيز مكوتهم في المكان. وهذه القيود، بادعائهم، تمسر قوة رد فعلهم الشديد.»

ولفت الباحثان إلى أنه «كأثر من مرة ضمن الفلسطينيين - وكثيرون منهم هم فنية ينتمون إلى الحركة الإسلامية وحماس - هجمات على الشرطة التي تواجدت في «جبل الهيكل»، وحتى أنهم أحرقوا مركز الشرطة. لكن خلافا لماضي، أصرت الشرطة على منح المصلين اليهود إمكانية الدخول إلى «جبل الهيكل» خلال الأعياد (اليهودية في شهري أيلول الماضي وتشرين أول الحالي) وامتنعت عن الحذر المطلوب من خطر اشتعال الوضع، واتهم الباحثان السلطات الإسرائيلية بأن «هذه السياسة أثارت غضبا وغطت المواجهات العنيفة والتحرش، وأدت إلى وقوع إصابات في كلا الجانبين وإلى اعتقالات». وأشارا إلى أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تطرق إلى هذه القضية «دعوا إلى تعزيز التواجد في الحوض المقدس ومنع تواجد يهودي فيه.»

وأشار الباحثان إلى عدة عواقب التوتر المتصاعد في القدس: تزايد العداء بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في ظل توقف العملية السياسية وفقدان التأييد لالتراثل في المستقبل؛ التصعيد في القدس عموما وفي الحرم القدسي خصوصا من شأنه أن يمس بالعلاقات بين إسرائيل والأردن، وكذلك بين إسرائيل ودول صديقة لها وخاصة الولايات المتحدة؛ الأحداث والمصراعات في الشرق الأوسط، وبضمن ذلك الحرب ضد «داعش» قد تجعل إسرائيل تشعر بأن الانتباه الإقليمي والعالمي ابتعد عما يحدث في القدس، لكن تطورات دراماتيكية في الحرم القدسي قد تشكل «تفسيرا في قواعد اللعبة»

واندلاع مظاهرات وأعمال عنف بدرجات متفاوتة في أنحاء العالم العربي والإسلامي.

وكتب الباحثان أن حكومة إسرائيل وبلدية القدس تؤمنان بأنه بالإمكان إعادة الهدوء والوضع القائم إلى القدس والحرم «من دون معالجة المشاكل الأساسية لشرقي القدس والأحياء العربية في المدينة. لكن هذه المشاكل ثقيلة ومعقدة، ومعالجتها ينبغي أن تستند إلى نظرة بعيدة الأمد، وأن تشمل تطرقا إلى الجوة الأخذة بالتوسع بين أرجاء المدينة. إذ أن الوضع الاقتصادي لسكان شرقي القدس العرب متدن، وحوالي ٨٥٪ من الأولاد هناك موجودون تحت خط الفقر، والبنية التحتية والخدمات الحكومية والبلدية في القسم الشرقي من المدينة تعاني من إهمال عميق ومتواصل، وهناك ضائقة سكن واكتظاظ وامتناع عن إصدار تصاريح بناء. كذلك يسود شعور بالحصار لدى السكان العرب بسبب الجدار الأمني، إضافة إلى التخوف من فقدان بطاقة هوية المقيم في القدس في حال غياب متواصل من المدينة. كل هذه عوامل للإحباط، التطرف وتزايد قوة الجهات الإسلامية، وبذلك تشكل تربة خصبة لتفجير العنف.»

وأوصى الباحثان بأن تتخذ الحكومة الإسرائيلية عددا من الخطوات التي اعتبرها أنها ستخفض منسوب التوتر في القدس: أولا: تصريح علني ولا لبس فيه من جانب رئيس الحكومة بأن الدولة ستحرص على الإبقاء على الوضع في الحرم القدسي الذي كان قائما منذ العام ١٩٦٧؛ ثانيا: منع استفزازات من جانب جهات إسرائيلية متطرفة في الحرم، وفي موازاة ذلك ينبغي تسهيل دخول المصلين المسلمين إلى الحرم القدسي، من خلال التزام الووقف الإسلامي بعدم استغلال هذه التسهيلات لتنظيم مظاهرات

واستخدام العنف؛ ثالثا: دعوة الأردن إلى إرسال مندوبين من أجل أن يطلعوا عن كتب على ما يحدث في

الحرم؛ رابعا: معالجة صارمة وحازمة ضد الجهات المحرضة وأعمال العنف في كلا الجانبين، خامسا: أن

تلجم الحكومة في الامد القريب إسكان المستوطنين في البيوت التي يزعمون أنهم اشتروها في الأحياء العربية بواسطة الجمعيات الاستيطانية.

يعاني منها الفلسطينيون في القدس الشرقية.

ولخفا إلى أن «توجه المدينة الموحدة، الذي يستوجب تقليص الفجوات بين شرطي المدينة، والتوجه

الداعي إلى تقسيم المدينة في إطار الانفصال عن الفلسطينيين من خلال تسوية دائمة، يريان أنه كلما كانت الظروف في الجانب الفلسطيني أفضل، فإنه ستتعرض قوة الجهات السامية إلى الاستقرار، وتمنع

تغلغل جهات متطرفة ومؤثرة للغيلان والتوتر، ويتزايد التعاون.»

المفهوم الإسرائيلي الرسمي للتعامل مع الفلسطينيين هو مفهوم أمني، ولذلك فإن التعامل مع الهبة الحاصلة في القدس هو من منطلق أن «ما لا ينتج بالقوة، سينجح بقوة أكبر». وهذا يعني أن الإسرائيليين، بدءا من رئيس حكومتهم، ينيامين نتניהوو، ومرورا بقيادة الأجهزة الأمنية وحتى آخر شرطي، يعتبرون أن الفلسطيني هو عدو، وهو ينتفض بسبب طبيعة العنف وحسب، ولذلك فإنه لا يفهم سوى لغة القوة. والحقيقة هي أن هذا المفهوم سائد في إسرائيل منذ أن تأسست. منذ النكبة وحتى اليوم، وهو ما يوجه سياسة إسرائيل مع الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي ال٤٨. وهذا المفهوم يوجه رسالة إسرائيلية واحدة وواضحة لجميع الفلسطينيين: إما أن تغلقوا بكل ما نفعله، أو ستقومون بالحديد والنار، وترفض الجهات الإسرائيلية الرسمية، السياسية والأمنية، النظر إلى أسباب أي هبة فلسطينية، رغم وضوحها، ورغم تعالي أصوات تحذر من تبعات سياسة الحكومة وممارساتها.

وتجاهل المسؤولون الإسرائيليون الأسباب التي ادت إلى الهبة الحالية في القدس الشرقية المحتلة، وتصاعدتها في أعقاب عملية الدهس، يوم الأربعاء الماضي، وأبرز أسباب هذه الهبة هي الاقتحامات اليومية للمتطرفين اليهود للحرم القدسي، الاستيطان في قلب الأحياء الفلسطينية، محاولات لسن قوانين تتعلق بالحرم القدسي وتسمح لليهود بالصلاة فيه، الإهمال الشديد لهذه الأحياء، وأجواء اليأس السائدة في القدس الشرقية. وتتجاهل السلطات الإسرائيلية كل هذا، لأنها تريد فرض سياستها وممارساتها بالقوة. كما أن هذه السلطات لم تفاجأ بالهبة الحالية، بل توقعتها كرد على ممارساتها.

﴿إعادة الهدوء وتطبيق السيادة﴾

وعقب نتניהوو على الأحداث المتصاعدة بالقول «سنعيد الهدوء والأمن إلى القدس». وأصدر تعليمات لأجهزة الأمن «بزع قوات كثيرة، وقوات خاصة، حتى يعود الهدوء إلى شوارع القدس ومنطقة جبل الهيكل (أي الحرم القدسي)، وتطبيق السيادة (الإسرائيلية) في جميع أنحاء المدينة.» واعتبر نتنياهو أن «الهجمة في القدس مدعومة من رئيس السلطة الفلسطينية، أبو مازن (الرئيس محمود عباس)، الذي يهمل للقتلة ويعانق حركة حماس التي ينتمي المخربون إليها»، في إشارة إلى تقارير إسرائيلية تحدثت عن أن منفذ عملية الدهس، عبد الرحمن الشلودي، ينتمي لحماس. وقال الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، «إننا ملزومون بأن نكون حازمين من أجل ضمان سلامة القدس وسلامة سكانها». واعتبر وزير الدفاع، موشيه بعلون، أن «جهاز التعليم الفلسطيني والخطاب الفلسطيني هو الذي يدفع أحداثا كالتي تجري في القدس.»

وقال وزير الأمن الداخلي، يتسحاق أهرنوفيتش، «إننا موجودون في حرب سننتصر في نهايتها ونعيد الهدوء إلى القدس»، فيما أعلن المفتش العام للشرطة، يوحنان دانيئو، عن أن «زيادة القوات في منطقة القدس ستستمر طالما يتطلب الأمر ذلك من أجل إعادة الشعور بالأمن إلى جميع سكان القدس.»

وطالب وزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، بالرد على الهبة من خلال تكثيف الاستيطان. التي لا تتحلّى بالمسؤولية، استفزازات البناء أو الاحتفالات الليلية بمناسبة الاستيلاء على بيوت في مناطق إسلامية. هذه خطوة لا حاجة لها الآن ومن شأنها أن تدهور القدس وتدهورنا جميعا معها»، مشيرة بذلك إلى استياء المستوطنين على عشرات البيوت في سلوان في الأسابيع الماضية.

واعتبر الصحافي نداف شرغاي، في مقاله في صحيفة «يسرائيل هيوم» اليمينية المقربة من نتنهاوو، يوم الجمعة الماضي، أن الأحداث في القدس تشكل «تطورا فعليا لانتفاضة ثالثة»، وأنها تأتي «كنتيجة واضحة لسياسة احتواء زائد، نابع من اعتبارات خاطئة بأن يؤدي ذلك إلى تهدئة أو سيطرة على ارتفاع السنة اليزران، والنتيجة هي فقدان الردع وتدهور الوضع. ورغم أن شرطة القدس نفذت اعتقالات جماعية وقدمت مئات لوائح الاتهام، لكن هذا كان في إطار رد الفعل وليس ادعاءا.

والترمز شرغاي بالتوجه اليميني، معتبرا أن «ثمة تركيز ضعيف للغاية، حتى اليوم، على المجال الوقائي، إذ لم يتم رصد عدد كاف من القوات للمدينة، وتم تقييد نشاط الشرطة في جبل الهيكل، على سبيل المثال، خارج الأحياء العربية، التي تحولت بغالبيتها إلى مناطق 'خارج الإقليم'. وفي معظم الأحيان، اعتقلت الشرطة المشاغبين بعد الأحداث وليس قبلها. كذلك فإن المعلومات الاستخبارية، الموثقة بكاميرات والبشرية، جاءت بالأساس من أجل فك رموز العنف بعد أن خرج إلى حيز التنفيذ.»

وتم تسجيل مستوى عال من الاحتواء، والمراعاة لمشاعر الأردنيين والعلاقات المميزة مع الملك كانت وما زالت مبالغا فيها، وشلّت (قدرة الأجهزة الأمنية) في كثير من الأحيان. كذلك فإن التمسك بقرار عدم اقتحام المسجد الأقصى بأي حال، والذي تحول إلى المشاغبين، كان جارفا أكثر مما ينبغي، وتقليل أعداد المسلمين المسومح لهم بالدخول (إلى الحرم) تبين أنه غير كاف. فأمام اضطرابات بهذا الحجم، كان ينبغي إغلاق جبل الهيكل بالكامل، بصورة مؤقتة، في وجه الجانب المشاغب المسلم، وليس فقط في وجه الجانب اليهودي الذي تعرض للأذى. وإحراق محطة الشرطة في جبل الهيكل، على سبيل المثال، كان يجب أن يكون خطا أحر، يكسر الجانب الإسرائيلي في أعقابها أدوات اللعبة ويغير قواعد اللعبة.»

وتابع شرغاي أن «ثمة تأثيرا بالغا للحريق في جبل الهيكل على أحداث الانتفاضة في القدس، أكثر مما يتخيل الرجل في الشارع. وإسراهم نشطاء الجناح الشمالي للحركة الإسلامية الإسرائيلية في هذا الحريق كبير. وإذا كانوا قد عرفوا 'كاخ' و'كهانا في' في الماضي أنهم مظهرتان إرهابيتان، فإنه بالإمكان إيجاد أدوات قانونية لمعالجة أمر رائد صلاح ومشعلي النيران من مدرسته.»

وبهدف شرعنة قرارات حكومة نتنهاوو بقمع المقدسيين، كتب شرغاي أنه «أكثر شيء مطلوب الآن، هو صدور توجيهات وإصرار واضعي السياسة، وعلى رأسهم رئيس الحكومة ووزير الأمن الداخلي، على أن تعيد قوات الأمن الهدوء إلى القدس. فمراكز الشغب معروفة، وهي القطار البلدي، العيسوية، جبل الزيتون، مدينة داوود (أي سلوان)، باب العامود، نوف تسيرون (أي جبل المكبر)، بسغات زئيف، التلة الفرنسية، شمعون هتسديق (أي الشيخ جراح) وبالطبع «جبل الهيكل». وما زالت الأمور متعلقة بنا وبإصرارنا على الحفاظ على قدسنا وتعاملنا معها كصاحب بيت حازم وسخي في الوقت نفسه.»

﴿من أجل منع تفجر البركان﴾

في مقابل توجهات اليمين الإسرائيلي، هناك توجهات أكثر عقلانية في إسرائيل، ورأى الباحثان في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أودي ديكل وعمير عينايف، في مقال نشرها في الموقع

إعداد: بروهوم جريسي

«معهد التخطيط الاقتصادي الإسرائيلي» يوصي بالإسراع في معالجة غلاء المعيشة وأوضاع سوق العمل

غياب التنافس الحقيقي من أبرز أسباب غلاء المعيشة اتساع استخدام شركات القوى العاملة

من جهة وبطء تجدد كوادر القطاع العام من جهة أخرى يخلقان صعوبات في سوق العمل *

في قطاع الخدمات الحيوية، والزام اللجان باستخدام المسارات القضائية أولاً، قبل اتخاذ أي إجراء تقاضي.

الاحتكارات تضرب سوق البضائع

يقول التقرير إن حجم الاحتكارات في الاقتصاد الإسرائيلي يشكل عائقاً أمام المنافسة الاقتصادية، لتخفيض الأسعار وزيادة الجودة، ويشير إلى وجود ٦٥ احتكارات كبيرة في مجالات متنوعة في الاقتصاد، وتحظى هذه الاحتكارات بحماية حكومية.

ويقول مدير معهد التخطيط الاقتصادي، درور شطروم، الذي كان سابقاً مسؤولاً عن فرض القيودات على الصفقات الاقتصادية، إن موضوع غلاء المعيشة، تجري معالجته بصورة سطحية جداً، فكلهم يعرفون أن ادخال منتج آخر إلى دائرة رقابة الأسعار لن يغير شيئاً في وضعية غلاء المعيشة، لأن السياسة الاقتصادية الإسرائيلية هي التي تخلق غلاء معيشة، من دون معالجة جذرية للأسباب الأساسية، من احتكار دائرة أراضي إسرائيل، إلى الاحتكارات في القطاع العام، إلى الاحتكارات في البضائع الأساسية للأفراد، وهي احتكارات لا تسمح بتخفيض الغلاء ولو بنسبة ١٪.

كما يحذر التقرير من اتساع ظاهرة البيروقراطية في المؤسسات الرسمية، خاصة في ما يتعلق بقرار الإجراءات الاقتصادية في شتى المجالات، من تراخيص وإقرار صفقات كبرى وغيرها، ويرى أن تعديلات القانون الأخيرة في هذا الجانب لم تخفف من الظاهرة.

خطة لتقليل كلفة المعيشة

يطرح «معهد التخطيط الاقتصادي» خطة يدعي أنها ستساهم في تخفيض كلفة المعيشة بنسبة ٢٥٪، وترتكز على عدة نقاط، أولها السكن، وهي القضية الأكثر حرقة وتأثيراً في قضية غلاء المعيشة، ففي السنوات الست الأخيرة ارتفعت أسعار البيوت بالمعدل بنسبة ٥٠٪، ما يعني أنه في التجمعات السكنية الضخمة كانت الزيادة أكثر من هذه النسبة. وتدعو الخطة إلى إنهاء حالة الاحتكار للأرض لما يسمى «دائرة أراضي إسرائيل»، وتغيير القانون القائمة عليه الدائرة، بشكل يسمح لوزير الإسكان بأن يحدد بنفسه كمية الأراضي التي سيخصصها للبناء وتسويقها من خلال شركات خاصة وليس «الدائرة»، التي توجه لها أصابع اتهام بأنها السبب في رفع أسعار الأراضي. وفي بند آخر من الخطة، متعلق بأسعار المواد الغذائية والاحتياجات اليومية الأساسية، يدعو المعهد إلى منع الشركات من تخفيض أسعار في إطار حملات مخصصة لشبكات التسوق، لأن ليس في هذا أي تخفيض أسعار حقيقي، بل فتح الأسواق للتنافس الحقيقي بين الشركات، من خلال السماح باستيراد كل أنواع البضائع الغذائية لمنع احتكارها والتحكم بأسعارها، وتخفيض الجمارك والغالما عن بعض البضائع الأساسية. كما يدعو التقرير إلى تقليص أعداد العاملين «الأقوياء» بقصد الثابتين في القطاع العام والشركات الكبرى، من خلال تعديل قوانين تمنع الاضرابات في المرافق الحيوية، قبل استخدام المسار القضائي، وتعديل قانون تعدد الوظائف في إسرائيل، الذي جرى إفرغه من مضمونه الأول، في ظل حكومة بنيامين نتنياهو الحالي، وشريكه وزير المالية يائير لبيد، ووزير الاقتصاد نفتالي بينيت.



أسعار البيوت: ارتفاع بنسبة ٥٠٪ في السنوات الست الأخيرة.

يصعب فصله من العمل، وبين العاملين في مؤسسات، ولكن من خلال شركات قوى عاملة، بطرف أجور متدنية، ومن دون تثبيت في العمل. ويقول التقرير إن سوق العمل الإسرائيلية تشهد وضعية تقاطب بين تقيضين، ما يجعلها في مراتب متدنية في التدرج بين الدول المتطورة. ويضيف أن المشكلة نابعة من حالة التناقض، فمن ناحية هناك الكثير من العاملين ضمن شركات قوى عاملة، من دون ضمان أماكن عملهم، وبالإمكان فصلهم من العمل بسرعة، ومن ناحية ثانية، هناك قسم كبير من العاملين بشكل ثابت في القطاع العام والشركات الكبرى، الذين من غير الممكن فصلهم، إلا بدفع ثمن باهظ جداً، بسبب القوانين القائمة، وهذا ما يمنح تجدد طاقم العاملين في تلك المؤسسات والشركات.

ويرى التقرير أن الفشل في سوق العمل صارخ جداً، ففي حين أن عاملين يتقاضون رواتب وامتيازات، أكثر من قيمة ما ينتجون، فإن عاملين آخرين يتقاضون رواتب تقل قيمتها عن قيمة ما ينتجون، وهذا امر ينعكس سلباً على مستوى وحجم الناتج، ويزيد من حالة اللامساواة.

ويدعو التقرير إلى إقرار خطة إصلاح واسعة النطاق، بحيث تكون الحكومة قادرة على استبدال طواقم عمل ليست ناجحة، ومنع ظروف العمل القائمة في شركات القوى العاملة. ويقترح التقرير مثلاً، مشاركة العاملين في أرباح المؤسسات، أو دفع مكافآت، وفي المقابل تقيد قوة لجان العمال الكبيرة، من خلال منع الاضرابات

تخصصات التكنولوجيا، ولكن هناك توجهات سلبية أيضاً في هذا المجال في النظرة للمستقبل، ومنها تقليص ميزانية «العالم الرئيسي للدولة» (بكرس اللام)، وهو الجهاز الذي يمول ويدعم تمويل أبحاث علمية، وهذا ما قد يؤدي إلى نقص حقيقي في عدد المهندسين، وهذا ما قد يؤدي إلى نقص حقيقي في عدد المهندسين والتقنيين وغيرهم.

كذلك فإن شركات عالمية كبرى لم تدخل بعد إلى إسرائيل، وهناك نقص في عدد الاختراعات المسجلة على أسماء إسرائيلية، ووضعية القوة العاملة في هذا المجال لا تتناسب مع حجم الشركات الجديدة، أو ما يسمى بـ «شركات الانطلاقة» (ستارت أب).

سوق العمل قضية حارقة

يرى التقرير أن القضية الحارقة أكثر من غيرها في الاقتصاد الإسرائيلي، هي قضية سوق العمل والذي لا يعي كثيرون مدى العلاقة الوثيقة بين سوق العمل والمنافسة الاقتصادية والنمو» حسب التقرير، الذي يصف الوضع على أنه «قنبلة موقوتة»، بسبب القوة الكبيرة بين من أسماهم بـ «العاملين الأقوياء» الحصريين في احتكارات القطاع العام والاحتكارات الخاصة، وبين العاملين ضمن شركات القوى العاملة، وهذه القوة تساهم في تقليص قدرات النمو، وتخلق «قنبلة اجتماعية موقوتة».

التي تقرب من تقرير إسرائيلي عن نمو الاقتصاد الإسرائيلي، والذي لا يعي كثيرون مدى العلاقة الوثيقة بين سوق العمل والمنافسة الاقتصادية والنمو» حسب التقرير، الذي يصف الوضع على أنه «قنبلة موقوتة»، بسبب القوة الكبيرة بين من أسماهم بـ «العاملين الأقوياء» الحصريين في احتكارات القطاع العام والاحتكارات الخاصة، وبين العاملين ضمن شركات القوى العاملة، وهذه القوة تساهم في تقليص قدرات النمو، وتخلق «قنبلة اجتماعية موقوتة».

استمرار هبوط التوقعات:

٢٢٪ للنمو الاقتصادي و١٥٪ للاستهلاك الفردي!

انخفاض مستمر لوتيرة ارتفاع مستوى المعيشة استطلاع: ١٦٪ من الجمهور اضطروا إلى التنازل عن وجبة ساخنة على الأقل

مرة كل يومين * تقرير دولي: استمرار اتساع الفجوات في إسرائيل - ١٠٪ من الجمهور يمتلكون أكثر من ٦٧٪ من الثروة العامة*

ويؤكد أن نحو ٢٤٪ من الجمهور غارق في دائرة الفقر، وفق التعريف الرسمي لخط الفقر الإسرائيلي.

وحسب تقرير المكتب، فإن ٢٩٪ من المواطنين العرب أعلنوا أنهم يشعرون بالفقر مقابل ١٢٪ من اليهود، مع الإشارة إلى أن أكثر شريحة من اليهود عبرت عن شعورها بالفقر، كانت شريحة المتدينين المترزمتين «الحريديم»، التي بلغت النسبة بينها ٢٢٪، مقابل ١٠٪ من جمهور المتدينين من التيار «الديني الصهيوني»، و ١٠٪ من العلمانيين.

ويظهر من الاستطلاع أن ١٦٪ من المواطنين أعلنوا أنهم عاشوا في السنة الأخيرة صعوبات اقتصادية، فمثلاً ٩٪ من إجمالي الذين شملهم الاستطلاع كشريحة نموذجية للسكان، أعلنوا أنهم اضطروا للتنازل عن وجبة طعام ساخنة، على الأقل مرة واحدة في كل يومين، وأكثر من ٢٦٪ من المواطنين تنازلوا عن تدفئة أو تبريد البيت في موسمي الشتاء والصيف الماضيين، رغم العاصمة التي شهدتها البلاد في الشهر الأخير من العام الماضي.

كذلك يقول تقرير مكتب الإحصاء إن ٤٢٪ من المواطنين الذين احتاجوا لعلاج أسنان تنازلوا عنه، بسبب كلفته المادية، وهنا يجري الحديث عن ٤٢ مليون نسمة، حسب تقديرات المكتب. وتبين أيضاً أن ٢٤٪ من المواطنين اضطروا أحياناً كثيرة للتقصير في تسديد الفواتير بتأخير أو عدم الدفع كلياً، مثل فواتير الكهرباء والمياه والغاز البيتي والهاتف وغيرها.

في المقابل، فقد أظهر تقرير آخر، صادر عن منظمة الدول المتطورة OECD، أن ١٠٪ من السكان في إسرائيل يمتلكون ٦٧٪ من الثروة العامة. ويؤكد هذا التقرير استمرار اتساع الفجوات بين الأغنياء الذين يقل عددهم وبين الفقراء، إذ أن هذه النسبة كانت في العام ٢٠٠٠ أكثر بقليل من ٦٢٪، واستمرت في الارتفاع في السنوات اللاحقة لتسجل في العام الحالي ذروة جديدة.

الفرد، التي ستسجل هذا العام ارتفاعاً بنسبة ١٥٪، بعد أن ارتفعت في العام ٢٠١٣ بنسبة ١٤٪، وفي العام ٢٠١٢ بنسبة ١٢٪، وكلها نسب تعد طفيفة مقارنة مع نسب النمو، وهي نسب تعكس مدى وتيرة ارتفاع مستوى المعيشة، وهذه النسب تعكس واقع أزمة على مستوى الجمهور الذي يعاني من ارتفاع متواصل لكلفة المعيشة.

وكان بحث قد أعد في مركز الأبحاث «مدار» في رام الله، وصدر في شهر حزيران من العام الجاري، (بعنوان جهات الضغط على دوائر القرار في إسرائيل) قد استعرض الهبوط المتواصل لوتيرة ارتفاع الاستهلاك الفردي، من قرابة ٣٦٪ في سنوات التسعين الماضية، إلى ٢٤٪ في سنوات العقد الأول من سنوات الألفين، ولاحقاً تبين المعطيات التي يوردها مكتب الإحصاء ولم يشملها البحث، أن النسبة تحبط عملياً إلى المعدل ١٤٪ في السنوات الثلاث الأخيرة.

ويقول البحث إن الاستهلاك الفردي الذي يعد من أهم محركات النمو، قد تراجع وزنه في احتساب النمو، مقابل ارتفاع حاد في الصادرات التي زاد وزنها في احتساب النمو، فهكذا مثلاً حينما كان يسجل النمو في سنوات منتصف العقد الماضي ارتفاعاً بنسبة ٢٥٪ لم يتجاوز الاستهلاك الفردي نسبة ٢٢٪، وهذا ما انعكس في تقارير وأبحاث بنك إسرائيل المتعددة، التي قالت إن ثمار النمو بغالبيتها العظمى بقيت لدى كبار المستثمرين وحيثما المال ولم تصل إلى القاعدة الواسعة من الجمهور.

وكان مكتب الإحصاء قد أصدر تقريراً آخر، اعتمد على استطلاع هاتفي، قال فيه إن واحداً من كل سبعة مواطنين في إسرائيل، في عمر ٢٠ عاماً وما فوق، أعلنوا أنهم شعروا بالفقر في العام الأخير، ما يعني ١٤٪ من هذه الشريحة العمرية، وهي تبقى نسبة أبعد بكثير عن الواقع الذي يعكسه تقرير الفقر السنوي، الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي (مؤسسة التأمين الوطني)،

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في تقريره الموسمي عن الربع الأخير من هذا العام، أن النمو الاقتصادي سيهبط في العام الجاري ٢٠١٤ إلى نسبة ٢٢٪، وهذا أقل مما توقع بنك إسرائيل المركزي ووزارة المالية قبل شهر، كما أشار إلى هبوط الاستهلاك الفردي إلى مستوى متدن جديد، ١٥٪، وهو أبرز مؤشر لمستوى المعيشة، وهذه نسبة تعبر عن أزمة وضائقة اقتصادية، مقارنة مع ما كان في سنوات التسعين، وحتى في العقد الماضي من سنوات الألفين.

ويصدر مكتب الإحصاء المركزي تقريره الموسمي للربع الأخير من كل عام، ويعرضه على أنه توقعاته شبه النهائية للعام ذاته، معتمداً على كل المعطيات الاقتصادية حتى نهاية الربع الثالث. وبحسب تلك التوقعات، فإن النمو سيرتفع هذا العام بنسبة ٢٢٪، مقابل ٢٣٪ حسب توقعات بنك إسرائيل المركزي، و٢٤٪ حسب توقعات وزارة المالية، وهي نسب أقرب للركود الاقتصادي، إذا علمنا أن نسبة التكاثر السكاني الأخيرة في العام الماضي كانت في حدود ١٩٪.

ويقول المكتب إن النمو في النصف الأول من هذا العام سجل ارتفاعاً بنسبة ٢٥٪، بعد أن كان قد سجل في النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٣ ارتفاعاً بنسبة ٣٢٪، وفي النصف الأول من ذلك العام ٣٠٪، وفي كل العام ٢٠١٣ ارتفع النمو بنسبة ٣٢٪، مقابل ٣٣٪ في العام ٢٠١٢.

وجاء في التقرير ذاته أن معدل الناتج للفرد في إسرائيل بلغ ١٣٢ ألف شيكل، وهذا ما يعادل اليوم أقل بقليل من ٣٥ ألف دولار، وفق سعر الصرف المتقلب، ٣٧٨ شيكل لدى إغلاق العد، بارتفاع بنسبة ١١٪ منذ الأسبوع الأول من تموز الماضي، ولكن الناتج وفق المكتب سجل ارتفاعاً طفيفاً يقارب الصفر هذا العام، بنسبة ٠٫٣٪.

ومن أبرز التوقعات التي أصدرها مكتب الإحصاء، كانت نسبة الاستهلاك

حذر تقرير جديد لـ «معهد التخطيط الاقتصادي الإسرائيلي» من صعوبات اعتبرها جذرية تمنع حل قضايا، مثل غلاء المعيشة، وسوء أوضاع سوق العمل، في الوقت الذي تزداد فيه ضائقة الجمهور، مشيراً إلى تراجع مكانة الاقتصاد الإسرائيلي في عدد من المؤشرات الاقتصادية العالمية، وإلى أن السياسة الاقتصادية القائمة منذ ما يزيد عن عشر سنوات ليست كافية بإصلاح الوضع.

ويقول التقرير في مقدمته إن الأوضاع الاقتصادية تستدعي إصلاحاً جذرياً، يشمل ثلاثة مرتكزات هي: زيادة وتيرة النمو من خلال زيادة التنافس، تغيير جدي وواسع في سوق العمل، وتعزيز ميزة المنافسة الإسرائيلية في المجال التكنولوجي والعصرية التي تبذل فيها توجهات ضعف. ويشير التقرير إلى أن القائمين عليه فحصوا الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الـ ١٢ الأخيرة، في مجالات مركزية، ومنها البنى التحتية، والصحة، والتعليم، والأجواء الاقتصادية، ومقارنة كافة المعطيات بما هو قائم في الدول الأخرى، «وخاصةً فإن الوضع في إسرائيل إشكالي»، حسب تعبير واستنتاج التقرير. وفي ما يلي بعض الجوانب التي تطرق لها التقرير، واستعرضتها صحيفة «ني ماركر» الاقتصادية.

التعليم: هبوط في عدد

حملة شهادات الدكتوراة

بحسب التقرير، هناك تخوف من أن التحسن المزعوم في نتائج امتحانات «بيزرا» لا يعكس توجهات إيجابية (بيزرا) أحد الامتحانات الاختيارية للقدرات على المستوى العام ولا يدخل في نتائج التحصيل العلمي للطلاب). ويحذر التقرير من التراجع في عدد الذين يحصلون على شهادات الدكتوراة سنوياً، ففي السنوات الأربع كان المعدل حوالي ٣١٧ شخصاً، مقابل معدل ٣٩٠ شخصاً في السنوات التي سبقت، ما يعني تراجعاً بنسبة ٢١٪، وهي نسبة التراجع في عدد الذين يتسجلون للحصول على الشهادة.

كذلك يشير التقرير إلى أنه على الرغم من ارتفاع إسرائيل ضمن التدرج العالمي في موضوع الرياضيات، من المرتبة ١٠٤ في العام ٢٠٠٩، إلى المرتبة ٧٩ من أصل ١٤٨ دولة، إلا أن المستوى ما زال منخفضاً، في مجال تحصيل الطلاب في الرياضيات، وهذه معدلات أبعد بكثير مما هو قائم في الدول المتطورة.

ويشار هنا إلى أن جزءاً كبيراً من أسباب هذا الدرجة المتدنية نسبياً، هو الفجوة الكبيرة بين تحصيل الطلاب اليهود، الذي قد يدرجون في المرتبة ما بين ٥٥ إلى ٦٠، وبين الطلاب العرب الذين يتدهور الوضع عندهم جداً، بسبب صعوبات جهاز التعليم العربي، الناجمة عن سياسة التمييز. فهكذا مثلاً في العام ٢٠١١، كانت نتيجة إسرائيل على المستوى العالمي في الرياضيات لطلاب المدارس الابتدائية حوالي ٣٧، ولكن بعد فحص النتائج يتبين أن الطلاب اليهود يوازون المرتبة ١٦ والطلاب العرب المرتبة ٥٩.

تراجع الميزة الإسرائيلية في التقنيات العالية

يقول التقرير إن إسرائيل تحصل على نتائج عالية جداً في كل ما يتعلق بالمواضيع العصرية، وعادة ما يتم تدرجها بين المراتب الأولى وحتى الرابعة، وفق

موجز اقتصادي

فصل ١٢٠٠ عامل من

الصناعات الحربية الإسرائيلية

قال تقرير لشركة الصناعات الحربية الإسرائيلية «تاعس» إنه منذ مطلع العام الجاري تم فصل ٦٠٠ عامل، وسيتم فصل ١٠٠٠ عامل آخرين حتى نهاية العام الجاري، فيما سيتم فصل ٥٠٠ عامل آخرين خلال العام المقبل ٢٠١٥، ما يعني الاستغناء عن ١٢٠٠ وظيفة في الصناعات الحربية.

ويجري هذا تطبيقاً للخطوة التمهيدية لخصخصة الصناعات الحربية الإسرائيلية، والتي أقرها الكنيست في العام الماضي ٢٠١٣، وقسم كبير جداً من هذه الوظائف لعاملين وصلوا إلى سن التقاعد، أو لمن اقتربوا لسن التقاعد، وخرجوا إلى تقاعد مبكر مع تعويض وامتيازات مالية يجري تمويلها من الخزينة العامة.

وتعد «تاعس» أقدم شركة (حكومية) للصناعات الحربية، وهي تنتج في اتجاهات متعددة، إنتاج معدات حربية «دقيقة» في تصويب الهدف، والتزم الجيش الإسرائيلي بشراء ما تنتجه الشركة سنوياً بقيمة ١٤٧ مليون دولار.

ويتزامن التقرير مع صدور تقرير آخر لوزارة الدفاع الإسرائيلية قالت فيه إن الصادرات الحربية الإسرائيلية إلى الدول الأفريقية تضاعفت في العام الماضي ٢٠١٣ مقارنة بالعام الذي سبق، رغم أن إجمالي الصادرات سجل في العام الماضي تراجعاً محدوداً، وبلغت قيمة العقود الموقعة ٦٥ مليار دولار.

وتبين من المعطيات التي نشرتها صحيفة «هآرتس» بناء على طلبها من وزارة الدفاع، أنه منذ العام ٢٠٠٥ بدأت الصادرات العسكرية الإسرائيلية تسجل ارتفاعاً متواصلاً، وسجلت في العام ٢٠١٢ ذروة، إذ ذك مجموع العقود التي وقعت في ذلك العام ٧٤ مليار دولار، ولكن هذا تراجع في العام الماضي ٢٠١٣ إلى ٦٥ مليار دولار.

أزمة مالية في

المستشفيات الحكومية

أعلنت المستشفيات الحكومية الإسرائيلية أنها تعاني من أزمة مالية خانقة، وإن كل الميزانيات التي لديها لشراء الأدوية والمصاريف الأخرى قد انتهت، قبل انتهاء العام ٢٠١٤، وأن المستشفيات ليست قادرة على ملء المخزون لديها، إذ أن المستشفيات ليست قادرة على إصدار طلبيات، بسبب نقص التغطية المالية.

وحذرت المستشفيات من أن وضعتها المالية الحالية لن تجعلها قادرة على مواجهة موسم الشتاء، والاندازات القائمة من وزارة الصحة، حول احتمال أن تكون أمراض الشتاء في العام الجاري أشد من سنوات سابقة.

وتعاني المستشفيات الحكومية على الدوام من أزمات مالية، إذ توجه أصابع الاتهام إلى الحكومة وميزانياتها، في حال تواجه المستشفيات اتهامات بعدم القيام بخطة أشغال وتقليص الرواتب الدسمة. ونقل الملحق الاقتصادي لصحيفة «يديעות أchronوت» عن أحد مدبري المستشفيات قوله إن عدد الأسرة في المستشفيات وطواقم التمريض ليس كافياً بشكل عام، ويزداد التأثير السلبي لهذا النقص في موسم الشتاء، حينما تكثر الأمراض الموسمية، وقال إن التوقعات تشير إلى أن نسبة المكوث في المستشفيات في الشهر المقبل ستكون عالية جداً وفوق طاقتها، وقد ينعكس الأمر سلباً على المرضى.

٢٨٣ ألف مهاجر من

إسرائيل خلال ٢٢ عاماً

قالت إحصائيات إسرائيلية جديدة إنه منذ العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠١٢، هاجرت من إسرائيل قرابة ٢٨٣ ألف شخص. ودلت الإحصائيات على تراجع الهجرة من إسرائيل في السنوات القليلة الأخيرة، بفعل الأزمة الاقتصادية في الدول المتطورة، ما يعني أن الهجرة مرشحة للارتفاع مجدداً في حال انتهاء الأزمة في تلك الدول.

وتقول إحصائيات الإسرائيلي للمواطن المهاجر، هو كل شخص يقادر البلاد لمدة عام كامل وأكثر، من دون أن يعود إليها ولو ليوم واحد. ولا يلزم القانون الإسرائيلي المهاجرين بالتنازل عن الجنسية الإسرائيلية، وكما يبدو كي لا يختل «الميزان الديمغرافي» الذي تتوق له إسرائيل، وهو تفوق عدد اليهود بنسبة كبيرة على العرب. وبموجب تقارير سابقة، فإنه يعيش حالياً في العالم ما بين ٨٠٠ ألف إلى مليون من حملة الجنسية الإسرائيلية، وهم في عداد المهاجرين، وما يعزز هذا هو تقرير مكتب الإحصاء المركزي في انتخابات مطلع العام الماضي ٢٠١٣، الذي دل على أن نحو ١١٪ من ذوي حق التصويت للبرلمان هم في عداد المهاجرين.

وقالت هذه الإحصائيات الإسرائيلية الأخيرة إنه منذ العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠١٢، غادر البلاد كيهجرين نحو ٤٥٥ ألف شخص من حملة الجنسية الإسرائيلية، وعاد خلال هذه الفترة قرابة ٢١٢ ألفاً، ما يعني أن عدد المهاجرين في هذه الفترة بلغ ٢٤٣ ألف نسمة.

وتقول إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن «العدد الصافي» للمهاجرين سنوياً، بمعنى بين مغادرين وعائدين بعد فترة طويلة، هبط من معدل ١٥ ألفاً في سنوات التسعين وحتى منتصف العقد الأول من سنوات الألفين، إلى نحو معدل ٦ آلاف من العام ٢٠٠٨ وحتى العام ٢٠١٢، والأخير شهد ارتفاعاً طفيفاً.

ويقول الخبير الجغرافي الإسرائيلي سرجيو فيلا فيرغولا إن تراجع الهجرة من إسرائيل يعود أساساً إلى الأزمة الاقتصادية في الدول المتطورة، ما يعني أن الجاهزة للهجرة موجودة، ومرتبطة بانتهاء الأزمة في الدول المتطورة.

كما أشار مكتب الإحصاء إلى أنه على الرغم من التراجع في الهجرة، إلا أنها تشهد ارتفاعاً نسبياً بين الأجيال الصاعدة، وخاصة من ذوي الكفاءات العلمية والمهنية العالية. وتبين من الإحصائيات أيضاً أن نسبة الهجرة بين الذين هاجروا إلى إسرائيل في العقدين الأخيرين أعلى من غيرهم، ما يعني أن نسبة جديدة من الذين هاجروا إلى إسرائيل سارعوا للعودة إلى أوطانهم بعد أن لمسوا واقع الحال في إسرائيل.

وجهة نظر إسرائيلية حول تطور قدرات طهران في ساحة الحرب الافتراضية الدولية خلال ٢٠١٣-٢٠١٤

إيران باتت تشكل تهديداً لا يستهان به من حيث قدراتها في «حرب السايبر»!

بقلم: غابي سيبوني وسامي كرونفلد (*)

شبكة وكلاء

إلى جانب تعزيز جهاز السايبر الدولاني، والتعاون مع مجموعات الهاكرز، تقوم الهيئات الرسمية الإيرانية بجهود ومساع حثيثة ومتزايدة لتوسيع وتقوية قدرات «حرب السايبر» التي يمتلكها حلفاء إيران. وعلى ما يبدو فإن إيران تسعى إلى إنشاء شبكة ناجعة من الوكلاء الذين يعملون لحسابها في الحيز الافتراضي. وتشكل الساحة السوروية، التي تحتل مكانة إستراتيجية مهمة لإيران، أحد مراكز الثقل في هذه الجهود الإيرانية. وقد شرع الإيرانيون، في أعقاب اندلاع المواجهات المسلحة بين النظام السوري وقوى المعارضة، في تدريب قوات الأمن السورية وتزويدها بوسائل للرقابة والسيطرة على الحيز الافتراضي، الذي استخدمه المتمردون كمنصة مركزية لتنظيم الاحتجاجات والنشاطات ضد النظام. وفي هذا الإطار قام خبراء إيرانيون بتدريب وتعزيز شرطة «السايبير» السورية، وقدموا لها العون والمساعدة في تعقب شبكات الحواسيب والهاتف الخليوي وتشويش قدرة المتحاربين على نقل الرسائل والمعلومات سواء داخل الدولة أو إلى خارجها. وينسب خبراء ومسؤولون غربيون لخبراء إيرانيين القيام بدور فاعل في تحسين وتطويرات قدرات حرب السايبر لمجموعة قراصنة مؤيدة لنظام الرئيس بشار الأسد، باشر نشاطها في العام ٢٠١١ تحت اسم «جيش سوريا الإلكتروني» (SEA).

ونقل في هذا السياق عن رئيس وكالة المخابرات المركزية الأميركية الأسبق مايكل هايدن قوله إن مجموعة SEA ما هي إلا وكيل إيراني بكل معنى الكلمة. وقد وجد تطور هذه المجموعة تعبيراً له خلال العام الأخير في موجة هجمات تعرضت لها مواقع الكترونية تديرها جهات إعلام واتصالات ومنظمات حقوقية، يعتبرها النظام السوري مناوئة له، ومن ضمن ذلك مواقع أخبارية تابعة لشبكات وصف مصدرها، مثل محطة بي. بي. سي البريطانية، ومحطة «الجزيرة» القطرية، ومواقع صحيفتي «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» الأميركييتين. وقد نجح أعضاء المجموعة في الحاق ضرر جسيم حيث تمكنوا من السيطرة على حساب «تويتر» التابع لوكالة أنباء AP، ونشروا خبراً كاذباً عن هجوم مزعوم تعرض له البيت الأبيض، أصيب خلاله الرئيس أوباما، مما تسبب على الفور بحالة ذعر في بورصة «وول ستريت» أدت إلى

هبوط حاد في أسعار الأسهم وأضرار قدرت بـ ١٣٦ مليار دولار. إلى ذلك فقد ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية أن المجموعة هاجمت شبكة المياه في مدينة حيفا، لكن الصور التي أُرقت بالخبر أظهرت أن عناصر المجموعة السورية اخترقوا فقط شبكة حاسوب مراقبة الري في إحدى مستوطنات شمالي إسرائيل.

مع ذلك فإن نجاح عناصر المجموعة في التسلل إلى منظومة مراقبة إحدى الشبكات الإسرائيلية، يشير إلى محاولة المجموعة توسيع نطاق نشاطها بصورة متقدمة أكثر في مجال الحيز الافتراضي.

هذه القدرات المتقدمة، التي يرى خبراء كثيرون أنها ثمرة تدريب وتوجيه ومساعدة إيرانية، حولت مجموعة SEA إلى عاملة إلى كون بالغ الأهمية في استراتيجية الردع السورية. وكانت عناصر المجموعة قد حذرت الولايات المتحدة، في بيان أرسلته إلى وكالة أنباء «رويترز»، من مغبة شن أي هجوم عسكري ضد سورية، رداً على الاتهامات لقوات جيش النظام باستخدام السلاح الكيميائي ضد معاقل المتحاربين، وهددت المجموعة بتصعيد هجماتها ضد أهداف أميركية أكثر أهمية. وأعرب ريتشارد كلارك، المستشار الأسبق في البيت الأبيض لشؤون حماية الحيز الافتراضي ومحاربة الإرهاب، عن تقديره بأن أي رد من جانب جهات سورية في الحيز الافتراضي- في حال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد النظام السوري- سيتم بمساعدة جهات إيرانية. وبالإضافة إلى تعزيز قدرات نظام الرئيس الأسد في مجال الحيز الافتراضي، تواصل إيران تقديم دعمها التقليدي في هذا المجال أيضاً لحليفها الأقرب «حزب الله». وأشار تقرير أصدره «مركز مثير عमित لمكافحة الإرهاب» في العام ٢٠١٣، إلى وجود تدخل ودعم عميق من جانب إيران لجهاز مواقع الانترنت التي يديرها «حزب الله»، ويشكل هذا الجهاز منبراً للدعاية والترويج لفكر «الثورة الإسلامية»، ودعاية ومنشورات معادية لإسرائيل.

تشهد قدرات إيران في مجال حرب الحيز الافتراضي تقدماً وتطوراً بصورة مستمرة. وقد باتت إيران تشكل حالياً لاعباً مهماً لا يجوز الاستخفاف بناوياً على هذا الصعيد. ويعتقد أن القرار الإيراني بتوسيع النشاط في الحيز الافتراضي ينبع من دافعين رئيسيين: الأول يتعلّق بحقيقة أن إيران تعرضت لهجمات «سايبير» خطيرة، جعلتها تدرك أهمية إقامة وإملاك قدرات دفاعية في هذا المجال، إلى جانب

بناء واستخدام قدرات هجومية. أما الدافع الثاني فيتعلق بالتطور التكنولوجي العالمي، ومن ضمن ذلك في إيران ذاتها، والذي يتيح توسيع العمل والأنشطة لتشمل الحيز الافتراضي أيضاً، وليس الحيز المادي فقط. ويتماسى هذا التطور بصورة مثلى مع الرؤية الاستراتيجية غير المتناظرة لدى إيران.

ويشير تحليل هجمات السايبر المنسوبة إلى إيران ووكلائها إلى تشكيلة واسعة من الأساليب والأهداف، ويحيل أحد استنتاجات هذا المقال إلى تطور ونضوج قدرات السايبر الإيرانية، سواء في المجال الدفاعي أو في المجال الهجومي. وعلى الرغم من التصور بأن هذه القدرات ما زالت مختلفة مقارنة بالقدرات التي تمتلكها القوى التكنولوجية العظمى، إلا أن الإيرانيين يعملون على تضيق الفجوات بسرعة وكفاءة.

إن أحد الاتجاهات الأكثر خطورة في أنشطة السايبر الهجومية هي تلك التي يمكن لإيران القيام بها ضد منظومات تنفيذية رئيسية، دولانية وغير دولانية. فهذه المنظومات التي تتحكم في عمليات الإنتاج والتوريد والخدمات الحيوية، يمكن أن تشكل هدفاً لهجمات إيرانية. وفي هذا السياق يمكن تفسير عمليات الإختراق والرصد والتفتيش التي تعرضت لها شبكات حاسوب شركات طاقة أميركية، والتي نسبت إلى جهات إيرانية، على أنها محاولة من جانب إيران لإيجاد قدرة وصول وتسلل إلى بنى وشبكات تحتية حساسة. فمثل هذا الوصول أو الإختراق يمكن أن لا يكتشف نهائياً، كما يمكن أن يستخدم في المستقبل لأغراض هجومية بموجب قرار إيراني، ومن الواضح أن أي هجوم ناجح يستهدف منظومات التحكم والسيطرة في منشآت الطاقة والغاز والمياه، يمكن أن يتسبب بأضرار جسيمة.

وعلى ما يبدو فإن إدراك حقيقة أن إيران باتت تشكل تهديداً لا يستهان به بواسطة القدرات التي تمتلكها في الحيز الافتراضي، أخذ يدفع الدولة المعرض لهذا التهديد، إلى إقامة تعاون وثيق فيما بينها. غير أنه لا يجوز الإكتفاء فقط برفع مستوى التعاون الاستخباراتي وتطوير قدرات القدرات الدفاعية في مواجهة خصم عتيد يمتلك عمق تنفيذية واستخبارية وتكنولوجية. إن تعميق التعاون والتنسيق التنفيذي والاستخباراتي والتكنولوجي بين الدول الديمقراطية، يشكل حجر الأساس في مواجهة التهديد الإيراني على هذا الصعيد، كذلك فإن الإعداد والتحصير



تفوقها النوعي والتنفيذي في الحيز الافتراضي. وقد أكد رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، الجنرال بيني غانتس، على أهمية هذا الحيز في نظرية الأمن الإسرائيلية، والحاجة الملحة لإيجاد وتوفير «قبة حديدية» ديجيتالية، بقوله إن «إسرائيل ملزمة ببلوغ مستوى قوة عظمى في مجال الحيز الافتراضي، ولا يجوز الانتظار أو التلكؤ في هذه المسألة».

انتضى القسم الأول من هذا المقال نشر في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي»!

(*) د. غابي سيبوني- رئيس مشروعي «أمن السايبر» وجيش واستراتيجيها في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، سامي كرونفلد- حاصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس، ومتخصص في برنامج أمن السايبر في معهد دراسات الأمن القومي، ترجمة خاصة.

لتوجيه «ضربة افتراضية» ضد إيران إلى جانب اختبار قدرات نوعية من حين إلى آخر يمكن أن يساعد في كبح نشاطها في الحيز الافتراضي للبنى التحتية الحساسة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لإسرائيل أن تجد حلفاء في مواجهة حرب السايبر الإيرانية، ومن ضمن ذلك أنظمة الحكم السنية في منطقة الخليج وفي مقدمتها المملكة السعودية، والتي تتعرض إلى تهديد دائم في هذا المجال من جانب عناصر إيرانية. وفي هذا السياق، فإن مجال حماية الحيز الافتراضي الذي تعتبر إسرائيل لاعباً مهماً فيه، يمكن أن يشكل أساساً لإقامة حوار استراتيجي مثمر في مسائل إقليمية أوسع، مثل التهديد الإيراني بمعناه الأشمل، والأزمة في سورية والمسألة الفلسطينية.

إن هذا الواقع المتعلق بالتطور والتنامي السريعين لقدرات إيران وحلفائها ووكلائها في مجال حرب الحيز الافتراضي، يتطلب من إسرائيل، وكذلك من دول غربية أخرى، العمل بصورة حازمة وحثيئة، من أجل المحافظة على

أضواء على منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية على خط التماس مع الضفة الغربية

السيادة اليهودية الفظة حين تمتزج بجشع جامح واستغلال بشع للعمال وتلويث للبيئة والهواء والماء بمواد كيميائية سامة!

بقلم: عيدان لاندو (*)

يفصل بينها وبين طولكرم، وتوجد فيه بوابة حديد صغيرة، تفتح في الساعات المساء صباحاً لدخول العمال، ثم يعاد إغلاقها، وتفتح ثانية لخروج العمال مرة عند الساعة الرابعة عصراً ومرة أخرى عند الساعة السادسة مساءً. بين هذه الجدران، التي تجعل المنطقة أشبه بغيوت عمال، تحدث خلال النهار أمور لم يكن لها لتحدث في فضاء مفتوح وعلمي.

تقتل مصانع المنطقة أبوابها في نهايات الأسبوع فقط، وفي حالة خاصة واحدة، حين تهب رياح شرقية (٢) وسيتضح لنا سبب ذلك لاحقاً.

الفكرة والمهم: رأسمالية كولونيالية

كما هو معروف فإن صاحب فكرة الصناعة المنتشرة على إمتداد خط التماس، هو شومون بيريس. في خبطة المرحلة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، لم يسمها بيريس «مناطق صناعية»، وإنما أطلق عليها «حداائق صناعية»، وسوق لكل زعماء العالم خدمة أن إسرائيل تخرج عن طورها (ومن جدار فصلها) من أجل توفير فرص عمل وحيوية معيشة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، ولا تقوم فقط بانتقال الأطنال تحت جنح الظلام أو إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين. وفي الواقع فقد قامت رؤية بيريس للسلام على تحويل الإحتلال من دمل نارزف إلى «ستارت - أب» اقتصادي، هذا حين أن المنطق الذي وقف خلف مشاريع المناطق الصناعية بين قلقية وطولكرم، كان منطقاً كولونياً بامتياز، صاعمة موظفان كجيران في وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الخارجية في العام ١٩٩٥ على النحو الآتي:

«الفرضية الأولية في إقامة المناطق الصناعية هي أننا ذاهبون لمساعدة الفلسطينيين، ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي سيتجنّد طواعية لدعم هذا الموضوع. البنية التحتية ستكون إسرائيلية، كذلك سيكون التخطيط إسرائيلي، أما الإقامة الفعلية لهذه المناطق فيمكن أن تتم بواسطة آلاف العمال العاطلين عن العمل من المناطق... في إسرائيل سيجد أصحاب هذه الشركات جدوى هائلة من اختراعات العقل اليهودي، إذ سيكون في مقدورهم استغلال الفرصة في الحصول على عمل رخيص للعمال من المناطق».

لقد لوح الموظفان بفخر واعتزاز بالأفضلية المحلية («اختراعات» العقل اليهودي) المحتملة بـ «العمالة الرخيصة»، أي الأيدي العاملة العربية. ولعل من المهم التأكيد على هذا الموضوع لأنه يسود لدى معسكر السلام الإسرائيلي، الساذج، إعتقاد لا أساس له، مفاده أن فكرة السلام الاقتصادي التي تضمنتها اتفاقيات أوسلو، تقوم على رؤية متساوية للطرفين. إنه وهم خفيف، فاليهود لم يتخلوا أبداً عن الفرضية الأساس الصهيونية بأن العرب تحركوا دائماً على المحور بين كونهم «مشكلة» و«مورد» وأنهم ليسوا بشرا لهم حقوق متساوية وكيان مستقل.

في تحليل ثاقب لكتل المصالح خلف إقامة منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية، رسم غادي الغازي، الخطوط العريضة للظاهرة على النحو الآتي:

«تدعى هذه الظاهرة رأسمالية كولونيالية: بناها التحتية - جدران، حواجز، جيش - توفرها الدولة، المنطقة التي تقوم عليها جيب يخضع لسيطرة قوة الإحتلال، ولكن خارج القانون، العمال الاصلاليون يجتازون عملية مختصرة من الاندماج في رأسمالية خنزيرية: فهم يفقدون وسائل إنتاجهم (الأراضي)، ويفصلون عن مصادر الرزق السابقة (الجدار وحواجز التفتيش)، وحين يستندون طلباً للعمل، يتحولون

إلى قوة عمل جيدة، إلى بروليتراريا يعملون لدى الأسياد المستثمرين.. إن الحواجز لا تشكل فقط انتهاكاً لحقوق الإنسان، وإنما هي أيضاً أداة إخضاع وانضباط، وهي توفر قوة بشرية.. إنها جزء من البنية التحتية الاقتصادية للرأسمالية الكولونيالية».

هذا النموذج يلهم نظر بين ليله وضحاها، بل هو ثمرة جهود إسرائيلييين كثر، عرفوا ووجهوا لمقاصد شريرة تقصيرات إسرائيلييين آخرين ولا بملاة الاكثريه الصامته.

تاريخ من الاستخفاف بالقوانين

لم تجلب منطقة «نيتساني شالوم» معها منذ قيامها أية بشائر سلام، وإنما جلبت فقط مظاهر سلب ونهب وظلم واضطهاد. في العام ١٩٨٥ نقلت القوانين وصفاثري مصنع «كيشوت بريما» الذي يملكه الأخوان بن تسييون ورنغان غاشوري، من «بيت ليد» إلى منطقة قريبة من طولكرم، وذلك بعدما واجه المصنع تهديدات قضائية لما يتسبب به من تلويث للبيئة. وتبين محاضر نقاشات أجرتها لجنة برلمانية فرعية للشؤون البيئية في العام ٢٠٠٠، كيف تهرب أصحاب المصنع وممثل وزارة جودة البيئة مراراً وتكراراً من الاجابة على سؤال رئيس اللجنة، لضو الكنيست احمد الطيبي، حول الظروف التي نقل فيها المصنع إلى منطقة «نيتساني شالوم». وقد أجريت تلك النقاشات على خلفية شكاوى سكان مدينة طولكرم، الذين تقع بيوت قسم منهم على مسافة أمتار معدودة من المصنع، حول تسرب مواد سامة تلوث مياه المنطقة.

بعد انتقال مصنع غاشوري، أخذت السلطات الاسرائيلية تشجع نقل وإقامة المزيد من المصانع في المنطقة، والتي استغل المستثمرون الإسرائيليون فيها حقيقة أنه يمكن في هذه المنطقة إقامة مصانع كيميائية تلوث البيئة بحرية ومن دون قيود أو تحفل مسؤولية النتائج، وضمان تدفق الأيدي العاملة الفلسطينية بصورة متواصلة ومرحبة من المدينة المجاورة، وباجور زهيدة نضاهي أجور العبيد من دول الإكتراث «القانون الأردني»، فضلاً عن أنها تقع في المنطقة ج، مما يعفي أصحاب المصانع من دفع ضريبة الأرنونا.

ولم يكتثر أصحاب المصانع والسلطات الاسرائيلية المشجعة لهم بالخواصي القانونية وصفاثر الأمور، من قبيل كون نصف مساحة الأراضي التي تقوم عليها مصانع المنطقة هي أراض فلسطينية خاصة، والنصف الآخر «أراضي دولة» يحظر القانون الدولي استخدامها ما عدا لأغراض عسكرية مؤقتة (من جانب إسرائيل في هذه الحالة). ووفقاً لما ورد في وثيقة للإدارة المدنية الاسرائيلية أقتبس منها مراقب الدولة في تقريره للعام ٢٠١١، فقد «استولى أصحاب مصانع في المنطقة الصناعية على حوالي ٢٥ دونم أراضي دولة». غير أن وظيفة الإدارة المدنية في هذه القصة مركبة أكثر، فهي ليست فقط السلطة الموبخة، وإنما أيضاً السلطة التي تجيز وتصدر التراخيص. وقد كشفت إحدى القضايا المتعلقة بنهب واستغلال الأراضي في المنطقة الصناعية ذاتها، التي بحثت في المحكمة الاسرائيلية العام ٢٠٠٩، غيضاً من فيض الفساد المتفشي في هذه الذراع السلطوية الاسرائيلية في الضفة الغربية. وتظهر صورة الوقائع حالة التسبب النام التي سادت في كل ما يتعلق بإقامة المصانع في منطقة «نيتساني شالوم»، والتي تذكر بأقامة وتنامي المواقع الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، فكل الأطراف في هذا الموضوع متورطة في مخالفة القانون (سواء المتعدين أو الدولة) ومع ذلك

توفر الدولة الحماية للمتعبين على القانون (أصحاب المصانع)، فهي تخصص لهم قوات لحراسة وتشق الطرق وتمنح عن تطبيق القانون، ثم تختبر في نهاية المطاف طريقة لإضفاء الشرعية على أعمالهم. ويتضح من تقرير مراقب الدولة (٢٠١١) حول المنطقة الصناعية «نيتساني شالوم» مسيئة»، أن الإدارة المدنية وثقت بأدق التفاصيل كل انتهاكات القانون التي ارتكبتها أصحاب المصانع، لكنها لم تتخذ أي إجراء وقائي أو عقابي ضدهم، وهذه ظاهرة اسرائيلية معروفة، فأصحاب الوظائف التنفيذية يعملون في مثل هذه الحالات كمحلبين وليس كممثلين للجهمور والقانون.

وعلى سبيل المثال، جاء في فقرة تضمنتها التقرير المذكور: «في تشرين الثاني ٢٠٠٧ نوقشت في الإدارة المدنية المشاكل القائمة في منطقة مسيئة نيتساني شالوم ومنها: تعمل المنطقة الصناعية دون وجود جهة إدارية، أقيمت مبان ليس بموجب الخطة المقررة، شيدت مبان على أراض فلسطينية خاصة، نقص في بنى تحتية أساسية، مثل شبكات الصرف الصحي والمياه والشوارع، تأجير (أراض ومنشآت) من دون اتفاق مسبق مع الإدارة المدنية، تشغيل فلسطينيين من دون الحصول على تصاريح تشغيل، تسبب بأضرار بيئية»، ويشير ذلك إلى أن السلطة تتحدث هنا بصوتين: الصوت الشرعي - القانوني، مجرد «رغوة تطفو على سطح الماء»، والصوت السياسي الذي يمثل تيارات العمق الثابتة، والشرعية ليست سوى غطاء شفاف للقوة السياسية الخام، صمغ أن ممثلي الإدارة المدنية يندرون ويحذرون أصحاب المصانع، وأحياناً يصدرن أوامر وقف عمل ومدد، لكنهم لا ينفذون تهديداتهم، وسرعان ما تعود الفوضى لتعم كما كانت، فهؤلاء الموظفون، من أصغرهم وحتى أكبرهم، يعملون جيداً بأنهم لا يجوز تنفيذ أوامر هدم دون هزة رأس (موافقة) من وزير الدفاع.

يتطلب الاستيطان الإسرائيلي كما هو معروف تدابير حماية وتصحيحات، وتتطلب هذه بدورها أراضي، والأراضي متوفرة لدى الفلسطينيين، وهكذا يستمر مسلسل المصادرات. كذلك الحال بالنسبة لمنطقة «نيتساني شالوم» مسيئة» الصناعية، التي أقيمت شرق جدار الفصل. ففي العام ٢٠٠٤ شرع ببناء جدار حماية إضافي للمنطقة إلى الشرق من جدار الفصل، ليفصل بينها وبين مدينة طولكرم، وفي نهاية العام ٢٠٠٥ «اكتشفت» الإدارة المدنية أن الجدار الإضافي يخرج عن المسار الذي حدد له، ويلتهم مساحة (٢٥٨ دونم) من الأراضي الزراعية الواقعة بملكية فلسطينية خاصة، فأصدرت أوامر وقف عمل وأوامر هدم لمنشآت أقامها أصحاب المصانع الإسرائيليون. غير أن الإدارة المدنية، كما ذكر تقرير مراقب الدولة (للعام ٢٠١١)، لم تنفذ أوامر الهدم رغم مرور ستة أعوام على صدور القرار، وبالتالي بقيت الأراضي الفلسطينية الخاصة مسلوبة بصورة غير قانونية، علماً أن سريان أمر الإستيلاء عليها انتهى مفعوله في نهاية العام ٢٠٠٥، ولم يجر تجديده منذ ذلك الحين. وهكذا فقدت أهميت الشرعية التظاهرية في هذه الباحة الخلفية للاحتلال. وباختصار، فقد سلب مستثمرون يهود أراضي عربية خاصة بغية جني أرباح سهلة، ثم سلبوا بعد ذلك مزيداً من الأراضي الخاصة لحماية أرباحهم، وكل ذلك وسط خرق للقانون الدولي، والقانون الإسرائيلي أيضاً، تحت بصر السلطة اليهودية.

[للبحث صلة]

(*) أستاذ جامعي إسرائيلي، المصدر: شبكة الانترنت، ترجمة خاصة.

جدل حول هدف الدراسة الجامعية في إسرائيل:

تأهيل الطالب للعمل بمجرد تخرجه أم تحسين شروط تطور مستقبله المهني؟



طلاب عند أحد مداخل جامعة تل أبيب في أول أيام العام الدراسي الأكاديمي الإسرائيلي الجديد أول من أمس

منح إحداث تغيير وفقاً لقرار الجهات المسؤولة، وهو أمر ليس ضمن صلاحياتها ويتأثر اعتبارات غير أكاديمية، وإنما سياسية. ووفقاً للصحيفة، فإن هناك اسماً يكاد لا يذكر بصوت مرتفع، لكنه عامل مركزي في تغذية هذا الصراع، هو «المركز المتعدد المجالات»، في هرتسليا. ورغم أن القلائل في الجامعات مستعدون للاعتراف بصوت مرتفع، لكن التخوف الأساس في الجامعات هو من الاحتمال شبه المؤكد بأن برامج الدكتوراه الجديدة ستمكّن هذه الكلية الخاصة من منح الدكتوراه، وأن تطبق ما يعتبره المسؤولون في الجامعات أنه «سيناريو مرعب»، وهو أن يتحول المركز المتعدد المجالات إلى الجامعة الخاصة الأولى في إسرائيل. وبموجب البرنامج الجديد، فإنه في المرحلة الأولى سيشارك ما بين ١٥ إلى ٢٠ طالباً متفوقاً في الدراسة للدكتوراه في الكلية المععدة المجالات، وسيحصل كل طالب على منحة لتغطية نفقات الدراسة وعلى راتب شهري بمبلغ خمسة آلاف شيكل، وأن تتم الدراسة بالتعاون والتنسيق مع إحدى الجامعات الإسرائيلية. ووفقاً لمجلس التعليم العالي، فإن هذا البرنامج من شأنه أن يضع إسرائيل في موازاة مسارات الدكتوراه المتعارف عليها في الولايات المتحدة.

لكن قسماً من الجامعات أعلن أنه لن يكون هناك أي تعاون مع الكليات بتقديم برامج مشتركة للدكتوراه، وعلى أثر ذلك أصدر مجلس التعليم العالي بياناً فيه إن التعاون بين الكليات والجامعات في برامج الدكتوراه في الكليات ليس شرطاً وأنه بالإمكان الدمج بين الكليات ومؤسسات تعليم عال ليست جامعات.

معيّبات عامة

يبلغ عدد الطلاب في الجامعات والكليات الإسرائيلية في العام الدراسي الحالي، الذي بدأ يوم الأحد الفائت، ٣١٠١٧٥ طالباً، وتبين المعطيات أن الغالبية العظمى من الطلاب يدرسون في الكليات وليس في الجامعات، إن تنفيذ معطيات مجلس التعليم العالي بأن ٢٦٪ من طلاب اللقب الأول يدرسون في الكليات و٣٤٪ في الجامعات، ووفقاً للمعطيات، فإن ١٩٤٠٢٠ طالباً يدرسون للقب الجامعي الأول، و٥٩٤٥٥ طالباً يدرسون للقب الجامعي الثاني.

وتشكل النساء ٥٧٪ من الطلاب بشكل عام، ويشكلن ٥٣٪ من طلاب اللقب الأول و٦١٪ من طلاب اللقب الثاني و٥٣٪ من طلاب اللقب الثالث، ويدرس ١٨٪ من الطلاب مواضيع الهندسة، و١١٪ موضوع إدارة الأعمال و٨٣٪ موضوع الحقوق و٧٠٪ يدرسون في كليات الآداب.

وأظهر استطلاع نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن ٩١٪ من الطلاب يدرسون المواضيع التي تعهمهم وتلائم مؤهلاتهم، فيما قال ٨٧٪ إن الموضوع الذي يدرسونه يمكنهم من تطوير مستقبل مهني واقتناء مهنة، وقال ٨٠٪ إنهم يدرسون في الجامعة من أجل الحصول على ثقافة عامة.

وقالت الدكتورة باخر حول ذلك، إنه «توجد توقعات بين الشبان أن الدراسة للقب الأول هي نوع من التأهيل المهني الفوري لسوق العمل. إنهم يريدون كل شيء بسرعة، وخلال وقت قصير، وباستثمار ضئيل، وهناك أجواء سائدة لدى الجيل الشاب، وهي تتغلغل لدى شرائح من الجيل الأكبر سناً، حول الحاجة والشرعية لتحقيق الذات». والشبان يتحدثون عن الرغبة في أن يكونوا سعداء والاستمتاع من مجال عملهم، وهذا المبدأ يسبق المبادئ الأخرى، والشبان مستعدون ألا يعملوا في مجال لا يثير اهتمامهم رغم أنهم تاهلوا للعمل في هذا المجال وهم جيّدون فيه وأن يدفعوا ثمنًا اقتصادياً لقاء ذلك، وعلى هذه الخلفية، بات تغيير مواضيع الدراسة والانتقال من مجال إلى آخر ظاهرة مقبولة.

وهناك ظاهرة أخرى تدل على حدوث تغيير في مجال الدراسة الأكاديمية وتعلق بانتشار الكليات، فقد أظهر الاستطلاع الكبير الذي أجراه مؤخرًا الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين في إسرائيل، أن ٤٥٪ أفادوا بأن اسم المؤسسة الأكاديمية التي درسوا فيها لا يمنحهم أية أفضلية، وهذه النسبة ارتفعت إلى ٧٥٪ لدى خريجي كليات الحقوق. ويرى الخبراء أن هذه الظاهرة «هي نتيجة لتحول المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع أكاديمي أكثر»، وقال المدير الأكاديمي لمركز التطور في الحياة المهنية في جامعة تل أبيب، البروفسور يونتان سميلانسكي، إن هذه الظاهرة بدأت من أنه في الماضي كان ٢٠٪ فقط من السكان البالغين في إسرائيل الذين درسوا في الجامعات، وحتى إن إنهاء المدرسة الثانوية والحصول على شهادة بجرّوت (توجيهي) كان يعتبر إنجازاً جيداً، واليوم ضاعف هذا الرقم نفسه ليصل إلى حوالي ٤٠٪، هذا أمر رائع، ورغم أن حجم الجامعات بقي كما كان، إلا أن الكليات هي التي تطورت وكبرت، الأمر الذي أدى اليوم إلى وجود طلب أكثر من العوض على الوظائف في السوق، في الوقت الذي فيه عدد أماكن العمل في إسرائيل لم يجرّو.

أول جامعة خاصة

يبدو في إسرائيل في هذه الأثناء صراع مرير بين جامعات الأبحاث وبين مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط ورسد الميزانيات، حول خطة جديدة بادر إليها مجلس التعليم العالي من أجل تحسين برامج الدكتوراه، ويرى المسؤولون في الجامعات أن هدف بنية الخطة الجديدة هو تمكين كليات من منح شهادة الدكتوراه، وهو ما كان حتى الآن صلاحية حصرية للجامعات. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مسؤولين في الجامعات قولهم إن السماح لكليات بمنح شهادة دكتوراه، يعني إجراء تغيير في التعريف الذي يفرق بين الكلية والجامعة وسلب الأفضلية المركزية للجامعات، وفي المقابل، يرى المسؤولون في مجلس التعليم العالي أن الجامعات أدت إلى نشوء وضع لا يحتمل وتحاول

التربية «بيت بيرل» الدكتورة شلوميت باخر، إن موقف ديشكوف متطرف، وتساءلت باخر «هل ينبغي إغلاق مجالات التعليم التي لا يوجد فيها عمل؟ هل يحق للمجتمع أن يمنح الأفراد من الدراسة وإثراء أنفسهم في المجالات التي يريدونها رغم عدم وجود طلب عليها في سوق العمل؟ هل بالإمكان إلزام شخص بدراسة مجال لا يريد به ولكن يوجد فيه عمل؟».

وخلصت باخر إلى «أنا نعيش في مجتمع الشهادات، ففي كل مكان يطلبون منا شهادة تدل على تعليمنا ومعرفتنا، وسوق العمل تتوقع الحصول على عاملين متعلمين، ولكن إذا كان في الماضي يكفي أن تحمل شهادة إنهاء ١٢ عاماً دراسياً لكي تعمل بوظيفة متدنية في بنك، فإن الوضع اليوم هو أنه حتى شهادة بكالوريوس غير كافية، فقد ارتفع سقف القبول للوظائف».

وقال عميد قسم الدراسات المتقدمة في جامعة حيفا، البروفسور يتسحاق هارياز «لست شريكاً في الرأي الذي يعتبر أن هدف المؤسسة الأكاديمية هو تأهيل خريجها لسوق العمل، فالمؤسسة الأكاديمية ليست مدرسة مهنية أو معهد هندسة، إن هدف جامعات الأبحاث والسبع والسنتين كلية التي تعمل في إسرائيل هو إعداد خريجها للتقدم في الحياة المهنية وليس لسوق العمل».

ورأى هارياز أن أساس المشكلة يكمن في النقص في ملاءمة التوقعات بين الطلاب والأكاديميا وأماكن العمل، واعتبر أن «التوقع أن اللقب الجامعي سيؤمن للخريجين عملاً هو أمر خاطئ من أساسه، واللقب الثاني هو أكثر مهنية ومرغوب الحصول عليه، وليس بالضرورة يجب أن يكون في الموضوع نفسه الذي تمت دراسته في اللقب الأول، وعلى سبيل المثال، لا يوجد لقب أول لدينا في كلية إدارة الأعمال والإدارة في جامعة حيفا... انطلاقاً من المفهوم الذي يرى أن الطالب يجب أن يدرس موضوع الإدارة بعد أن عمل في هذا المجال ثلاث سنوات، وبهذا الشكل تكون دراسة الإدارة ذات معنى أكبر من أن تكون مباشرة بعد المدرسة الثانوية والخدمة العسكرية، حيث لا يكون لدى الطالب أية معرفة حول كيف يبدو العالم التجاري».

نسبة تسرب مرتفعة

تشير المعطيات إلى أن الكثيرين من الطلاب في الجامعات والكليات يغربون مواضيع دراستهم أثناء الدراسة للقب الأول، وفيما قال ٩٤٪ في استطلاع للاتحاد القطري للطلاب الجامعيين في إسرائيل إنهم يدرسون المواضيع التي يريدونها، إلا أن المعطيات تشير إلى أن ٣٤٪ من الطلاب يتسربون من مقاعد الدراسة، وهذه واحدة من أعلى النسب بين دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)، ويتبين أن السبب الأساس للتسرب هو انعدام الاهتمام بالموضوع الذي يدرسه الطالب، أي بسبب عدم الملاءمة بين توقعات الطالب والمواد التي يدرسها.

مع افتتاح العام الدراسي الأكاديمي الجديد في إسرائيل، أول من أمس الأحد، طفت على السطح المشاكل التي يواجهها الخريجون، وخاصة النقص في أماكن العمل. كذلك تم الكشف عن صراع بين الجامعات، وعددها سبع، وبين مجلس التعليم العالي، حول منح صلاحيات للكليات، وعددها أكثر من ستين، وخاصة فيما يتعلق ببرامج تسمح للكليات بالتدريس للقب الدكتوراه واحتمال تحول إحدى هذه الكليات إلى أول جامعة إسرائيلية خاصة.

وتشير تقارير إسرائيلية تم نشرها بالتزامن مع افتتاح العام الأكاديمي إلى أن اللقب الجامعي الأول، البكالوريوس، والثاني، الماجستير، لم يعودا كافيين لإيجاد عمل، الأمر الذي يثير قلق الشبان الذين يعتزمون بدء دراستهم الجامعية، وخاصة ما إذا كان الموضوع الذي اختاروا دراسته سيكون كافياً لتأهيلهم للعمل في المجال نفسه، ورغم ذلك، فإن هناك نقاشاً في الأكاديميا حول ما إذا كانت الدراسة الجامعية غايتها تأهيل الطلاب للعمل بعد تخرجهم، أم أن غايتها فتح الطريق أمامهم نحو التقدم في الحياة المهنية.

وأظهر استطلاع أجراه موقع «AllJobs»، الإلكتروني، وهو عبارة عن محرك للبحث عن عمل، وشارك فيه ٥٠٠٠ شخص حصلوا على شهادة البكالوريوس منذ ثلاث سنوات، أن أكثر من ٤٠٪ لم يجدوا عملاً في مجال تعليمهم، وحتى أولئك الذين وجدوا عملاً، فقد حصلوا عليه بعد عملية مضيئة طالت أكثر من عامين.

وتبين من الاستطلاع أن ٧٢٪ من خريجي العلوم الاجتماعية لم يجدوا عملاً أو أنهم لا يعملون في مجال دراستهم، كذلك فإن ٥٦٪ من خريجي كليات الآداب واجهوا وضعاً مشابهاً، بالإضافة إلى ٥٤٪ من خريجي كليات الطب والصيدلة و٤٧٪ من خريجي كليات الحقوق. وتمكّن ربع خريجي موضوع العمل الاجتماعي من إيجاد عمل في مجالهم بعد سنة من تخرجهم.

وقالت مديرة المضامين والأبحاث في «AllJobs»، عينايف بويمفيلد، لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن «نسبة كبيرة من الطلاب يخرجون في نهاية دراستهم إلى عالم العمل الذي لا توجد فيه وظائف كافية في مجال دراستهم، والنتيجة هي أن شبان اليوم مثقفون أكثر، لكنهم يدرسون مواضيع لا يوجد طلب عليها في السوق ويصلون إلى وضع لا يدر فيه اللقب الجامعي دخلاً مالياً عليهم».

الجامعات لا تدعم الطلاب!

وقال ٤٣٪ من المشاركين في الاستطلاع إنه لو توفرت لديهم خبرة عملية في مجال دراستهم لكان حظههم أفضل في إيجاد عمل، وعبر ربع الخريجين عن قناعتهم بأن التأهيل المهني الفعلي سيكون أنجع في حصولهم على عمل.

وشددت مديرة «AllJobs»، ماشا ديشكوف، على أن المشكلة تبدأ من أن المؤسسات الأكاديمية تدرس مواضيع لا يوجد طلب عليها في سوق العمل، وقالت إنه «لا يوجد اليوم حوار بين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي، وهذا نابع من حقيقة أن الشبان لا يدققون مسبقاً وبصورة عميقة في العلاقة بين واقع سوق العمل والمجال الذي يعتزمون دراسته، إلى جانب الحقيقة أن المؤسسات الأكاديمية تحصل على الميزانيات وفقاً لكمية الطلاب، ولا تعمل بموجبه عدد الأماكن في الصف الدراسي مقابل كمية الوظائف

الشاغرة في سوق العمل المتعلق بالمجال المهني الذي يدرس». وقال ٧٦٪ من المشاركين في الاستطلاع إن المؤسسة الأكاديمية التي درسوا فيها لم تدعمهم أبداً في إيجاد عملهم الأول كخريجين من مجال معين، وكان هذا رأي ١٠٠٪ من خريجي العلوم الاجتماعية، و٨٨٪ من خريجي العلوم الدقيقة، و٨٧٪ من خريجي موضوع العلوم السياسية.

وفي موازاة ذلك، فإن الشهادة الجامعية تكون عاملاً مساعداً على القبول للعمل في المواضيع التي تكون فيها الدراسة غير نظرية فقط، أي في المجالات التي يكتبسبب فيها الطالب الخبرة من خلال الدراسة، وينسجم هذا مع السجال الذي دار في الحكومة الإسرائيلية، الأسبوع الماضي، حول ضرورة تعزيز ترسيب التعليم التكنولوجي - المهني، ووفقاً لخطة وزارة التربية والتعليم في هذه الناحية، فإنه لا ينبغي توجيه سكان البلدات في أطراف إسرائيل فقط إلى الدراسة التكنولوجية - المهنية، وأن الغالبية العظمى من الطلاب الذين تعلموا مهناً مثل التجارة والحدادة وما شابه، سيدخلون عملاً في مجالهم.

ويرى البعض أن هذا التوجه الجديد، الذي يبدو أن الحكومة تشجعه، يعيد العجلة إلى الوراء، ففي الماضي كان الأهالي يوجهون أولادهم إلى دراسة مهنة تجعلهم يخرطون في سوق العمل فور إنهاءهم الدراسة، مثل كهربائي وهندسي وما إلى ذلك، وفي العقدین الأخيرين أو أكثر بغيل، بات الأهالي يوجهون أولادهم لدراسة مواضيع مثل الحقوق والطب والمحاسبة.

إلا أن ديشكوف أشارت إلى أنه «توجد وظائف أخرى مطلوبة في دائرة العمل، مثل بناء مواقع وبرامج ومضامين إلكترونية، وأصبح عدد غير قليل من المدارس الثانوية، اليوم، أدخلت مسارات تعليم حديثة كهذه، وخسارة أن المؤسسات الأكاديمية لم تستوعب هذا الأمر».

الشهادة الثانوية لم تعد كافية

رغم أن ديشكوف عبرت عن موقف عملي ويتعلق بالحياة العملية بعد التخرج، إلا أن المواقف في الأكاديميا تخالفها الرأي، وتعكس وجهة نظر أخرى، وقالت عالمة الاجتماع والمحاورة في كلية

حزب «البيت اليهودي» يحقق إنجازاً في انتخابات حاخامي القدس

حقق حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف برئاسة وزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينيت، إنجازاً في انتخابات حاخامي القدس، الأشكنازي والسفارادي، التي جرت يوم الثلاثاء الماضي. فقد تم انتخاب الحاخام آرييه شطيرن الأشكنازي والحاخام شلومو عمار السفارادي، وهما مرشحاً بينيت ورئيس بلدية القدس، نير بركات، وتأتي هذه الانتخابات بعد ١١ عاماً كان خلالها منصب هذين الحاخامين شاغراً، بعد أن توفي الحاخامان السابقان شالوم مشاش ويتسحاق كولييتس، في العام ٢٠٠٣.

ويعتبر فوز الحاخامين شطيرن وعمار إنجازاً للتيار الصهيوني - الديني، الذي يترجمه بينيت، وهزيمة لكتلة «يهود هتורה» الحريدية، وقد تغلب عمار على منافسه الحاخام العنصري شموئيل إياهو، وهو حاخام مدينة صفد، والذي اشتهر بالفتوى التي أصدرها بمنع بيع أو تأجير البيوت للعرب.

وجرت هذه الانتخابات في أجواء سيطرت عليها المنافسة السياسية والحزبية والمذهبية والمصالح الذاتية، لكن نتائجها كانت متوقعة، ويرى محللون أن نتائج هذه الانتخابات جاءت لتسديد الحساب ضد «يهود هتורה» وحزب شاس، اللذين فازا في انتخابات الحاخامين الأكبرين لإسرائيل، الأشكنازي والسفارادي، العام الماضي، عندما تم انتخاب حاخامين من التيار الحريدي، على حساب خسارة المرشحين المدعومين من حزب «البيت اليهودي» والصهيونية - الدينية.

ورغم الفوز الذي حققه بينيت في انتخابات حاخامي القدس، إلا أن المعركة الانتخابية، وفقاً لصحيفة «هآرتس»، كشفت عن خلافات داخل التيار الصهيوني - الديني، على خلفية ترشح إياهو، فقد أيد بينيت عمار وامتنع عن تأييد إياهو بسبب تصريحاته وفتاويه المغالية في العنصرية، لكن هذا لم يمنع قسماً من التيار الصهيوني - الديني من تأييد ودعم إياهو.

وأدى هذا الخلاف إلى «رسالة مزدوجة» تم توجيهها إلى المندوبين الذين يعتمرون القنصوات المنسوجة، الذين يمثلون الصهيونية - الدينية التي تنتخب حاخامي القدس.

وقالت الصحفية إن قسماً من هؤلاء المندوبين سبوا الممارسات السياسية وفضلوا التصويت لإياهو القريب منهم أيديولوجياً، ولذلك فإن عمار لم يحقق فوزاً ساحقاً على إياهو، فقد حصل على ٢٨ صوتاً بينما حصل خصمه على ١٨ صوتاً، كذلك حصل شطيرن على ٢٧ صوتاً بينما حصل منافسه الحريدي، الحاخام موشيه حاخيم لاو، على ٢٠ صوتاً.

ليس فوزاً ساحقاً

ورغم الفوز الذي حققه بينيت بفوز شطيرن على منافسه الحريدي، وتوق جمهور الصهيونية - الدينية إلى أن يتبوأ حاخام من معسكرهم هذا المنصب الرفيع، إلا أن مسألات وشكوكاً تحولت حول بينيت، وأشارت الصحفية إلى أن نتيجة هذه الانتخابات لا تشكل فوزاً ساحقاً لبينيت، وذلك على خلفية الرأي المسائد مؤخرًا، بأن بينيت، وخلافاً لتصريحاته، ليست لديه خطة أو اهتمام حقيقي حيال قضايا الدين والدولة، ويرى جمهور الصهيونية - الدينية، مثل الجمهور الحريدي، أن إسقاط مشروع «قانون التهود» الذي قدمه حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، أهم من انتخاب حاخام للقدس، ويذكر أن رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، تراجع مؤخرًا عن تأييده لهذا القانون، ليس إرضاء لبينيت وإنما لإرضاء الأحزاب الحريدية وبناء على طلبها من أجل الحصول على تأييدها بتكليفه بتشكيل الحكومة المقبلة في حال تقديم موعد الانتخابات العامة.

من جانبه، اضطر رئيس حزب شاس، عضو الكنيست آرييه درعي، إلى القبول على مفض ترشيح الحاخام عمار، الذي كان مرشح هذا الحزب عندما فاز وتعين حاخاماً سفارادياً أكبر لإسرائيل في العقد الماضي، لكن عمار تهرّد على الزعيم الروحي لشاس، الحاخام عوفاديا يوسف، في انتخابات الحاخام الأكبر التي جرت العام الماضي، ورضح حاخاماً لينافس نجل يوسف، ما أدى إلى نبذ عمار.

رغم ذلك، تعين على درعي ممارسة لعبة مصالحة مع عمار، وتجنيد حاخامي شاس من أجل تأييده، معتبراً أن عمار هو «أسوأ النشور»، وتشير التحليلات إلى أن درعي أقدم على دعم عمار لأن هذا الأخير كحاخام للقدس سيكون بعيداً عن القدرة لدعم الرئيس السابق لشاس، إيلي يشاي، خصم درعي اللدود، ولذلك كان انتخاب عمار مريحاً لدرعي، رغم أن النتيجة لا تعتبر انتصاراً له، كما أنها لا تعتبر هزيمة.

ومن بين الخاسرين في انتخابات حاخامي القدس، الحاخام دافيد يوسف، نجل عوفاديا يوسف، والذي اضطر إلى التنازل عن حلمه بأن يصبح حاخاماً للقدس، كذلك تشكل هذه الانتخابات خسارة لـ مجلس حكماء التوراة، التابع لشاس والذي لم ينجح في تنفيذ وصية عوفاديا يوسف بإيصال أكبر عدد ممكن من حاخامي المدن، وهو مؤشر على ضعف المجلس في أعقاب وفاة يوسف، وهذه المرة الأولى، منذ تأسيس حركة شاس، التي لا يطرح فيها «مجلس حكماء التوراة» مرشحاً منه في انتخابات كهذه.

وقالت صحف إن خسارة الحاخام العنصري إياهو أصبحت ممكنة بعد ائتلاف عدة جهات حزبية ودينية ضدّه، بينها حزب ميرتس.

يصدر عن «مدار» قريباً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

ما بعد الحرب على غزة

قراءة في التصورات الإسرائيلية

عاطف أبو سيف مهند مصطفى

نبيل الصالح



خصخصة جهاز التعليم في إسرائيل تدر أرباحا مالية على الشركات ومكاسب سياسية على قوى اليمين!

وزارة التعليم تسرع عملية خصخصة أقسام كبيرة من جهاز التربية
تقرير: نحو ربع ميزانية التعليم التي يتجاوز حجمها ١٢ر٤ مليار دولار يتجه إلى شركات وجمعيات الخصخصة*الخصخصة تشمل برامج لا منهجية وتتعلق بإثراء وتنمية الطلاب *شركات ربحية تسيطر على ثلث الخصخصة *مؤسسات دينية ذات طابع يميني واضح تحظى بجانب كبير من الخصخصة*



تظاهرة لمعلمين ضد خصخصة التعليم في إسرائيل.

الشهرية، وهي مبالغ طائلة، وتلتزم بالمنهاج الرسمي، ولكن تضيف له برامج أخرى، ونرى هذه المدارس ضمن قائمة أوائل المدارس في إسرائيل من حيث التحصيل العلمي.

وخصخصة على أساس أيديولوجي

ولكن ما يلفت النظر أيضا في تقرير «دي ماركر» هو الخصخصة ذات الطابع السياسي الأيديولوجي، إذ أن وزارة التعليم وضعت في سنوات العقد الأخير، بشكل خاص، برامج أكثر ذات طابع صهيوني وديني، مثل ما يسمى بـ «تعزيز الهوية اليهودية لدى الطلاب»، وهي من البرامج التي تخص الطلاب اليهود ولا تشمل العرب، فهذا البرنامج تم نقل ادارته إلى جمعية يرأسها أحد أبرز حاخامي المستوطنين، المدعو «موطي أيلون»، والذي أدارته محكمة باعتمادات جنسية ضد فتيان كان يعلمهم في معهد ديني، وتلقت الجمعية، في العام الدراسي الماضي، على سبيل المثال، نحو ١٦ مليون دولار.

كذلك تكلف الوزارة «جمعيات» ذات طابع أيديولوجي وديني، وهي اساسا من معسكر اليمين وحتى اليمين المتطرف المنتشر في المستوطنات، لإدارة برامج لمنع تحلل اليهود في مجتمعات أوطانهم، وحتى إدارة مدارس يهودية في الدول المختلفة.

وكما يبدو، فإن مثل تلك البرامج المخصصة للمدارس اليهودية الإسرائيلية ليست أمرا الزاميا، ولكن في المقابل، فإن الوزارة تشجع على استقبال مثل هذه البرامج، كما يتضح من تقرير «دي ماركر»، إذ تقتبس الصحيفة إحدى الأمهات بقولها «إن مديرة مدرسة في وسط البلاد قالت لها إن ادخال برنامج اليهودية والميراث اليهودي للمدرسة وسيلة لتلقي مييزاتيات من وزارة التعليم».

وكانت تقارير سابقة، نشرت في وسائل الإعلام الإسرائيلية، قد تحدثت عن امتعاض ونفور أهال من بعض مضامين تلك البرامج، التي جاءت بها

وزيرة التعليم السابقة ليمور ليفنات (٢٠٠١-٢٠٠٥)، وتعززت أكثر في فترة

وزير التعليم السابق غدعون ساعر (٢٠٠٩-٢٠١٣) وكلاهما من الليكود، وهي

مستمرة مع زيادة في الفترة الحالية.

معطيات وزارة التعليم الإسرائيلية عن «استحقاق شهادة البجروت» (الثانوية العامة) للعام الدراسي المنصرم:

البلدات العربية باستثناء واحدة لا تزال تقبع في أدنى سلم التدرج!

من المعطيات التي نشرتها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، في العشرين من شهر تشرين الأول الجاري، حول معدلات استحقاق شهادة الثانوية العامة (التوجيهي) في مختلف المدن والقرى الإسرائيلية للعام الدراسي المنصرم، ٢٠١٣ - ٢٠١٤، تبرز النتيجة الأساسية التالية: لا تزال أغلبية البلدات العربية تحتل الدرجات الدنيا في سلم استحقاق طلابها لهذه الشهادة، بفارق كبير حتى عن بلدات اليهود الحريديم، التي تسبقها!

أخرى مع تغيرات طفيفة هنا وهناك، لكن الصورة الحقيقية الأساسية التي ترسم من خلالها، في كل عام هي ذاتها: فجوات عميقة بين البلدات العربية واليهودية في الإنجازات التعليمية، كنتيجة طبيعية وحتمية للفجوات العميقة جدا بين «جهاز التعليم، في الوسط العربي و«جهاز التعليم» في الوسط اليهودي، من حيث الموارد والمخصصات والتجهيزات والبنى التحتية والمصفوف التعليمية وساعات التعليم وغيرها، كجزء من الفجوات المستفحلة بين الواسطين في مختلف مجالات الحياة، منذ عقود طويلة.

وطبقا لدراسة وضعها معهد «ميلكين» (المتخصص في دراسة منظومات التعليم) قبل نحو سنتين، فإن المخصصات المرصودة (من قبل وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية والسلطات المحلية) للطلاب اليهودي في البلدات ضمن «العنقود العاشر»، التصنيف الاقتصادي - الاجتماعي الأعلى والأقوى، تزيد بنحو ٢٠٪ عن تلك المرصودة للطلاب اليهودي في البلدات ضمن «العنقود الخامس»، التصنيف الاقتصادي - الاجتماعي المتوسط، وبنحو ٧٥٪ عن تلك المرصودة للطلاب في «العنقود الثاني»، التصنيف الاقتصادي - الاجتماعي المتدني، والذي تقبع فيه الغالبية الساحقة من البلدات العربية في إسرائيل، بينما تزيد بنحو ٦٣٪ عن المخصصات المرصودة للطلاب في البلدات ضمن «العنقود الأول»، الأدنى والأضعف اقتصاديا واجتماعيا.

لكن مشكلة التعليم في الوسط العربي لا تقتصر على الإهمال والتهميز المباشرين اللذين تعتمدهما وزارة التربية والتعليم في الميزانيات المخصصة لجهاز التعليم في البلدات العربية ومدارسها، ولا تتعزز على شخ المخصصات الحكومية الرسمية المرصودة للطلاب، بل هي تشمل، أيضا، إهمال البنى التحتية المختلفة في المدارس، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها السلطات المحلية في البلدات العربية بما يحول دون مساهمتها في حل هذه الأزمة، أو التخفيف من حدتها ومظاهرها على الأقل.

وبالرغم من إعلان وزارة التعليم، أكثر من مرة، عن وضعها خططا لمواجهة الأزمة ومعالجتها، على صعيد البلاد بأسرها، إلا أن مثل هذه الخطط غالبا ما تبقى في حدود التصريح، من دون أن توضع موزع التطبيق والتنفيذ، ليعني الحال على ما هو، ما يعني مزيدا من التراجع والتفاقم، وإذا تحققت هذه هي الحال بالنسبة لجهاز التعليم في إسرائيل عامة، واليهودي منه على وجه الخصوص، فكيف إذن الحال بالنسبة لجهاز التعليم في الوسط العربي؟

٥٩٦٪) وسجلت دالية الكرمل زيادة بنسبة ١١ر٥٦٪ وبلدة أبو سنان زيادة بنسبة ١١ر١٢٪ وبلدة إكسيفه زيادة بنسبة ٤ر١٠٪.

ويلاحظ أن الزيادات الخمس الأعلى في نسبة الطلاب مستحقي شهادات البجروت تحققت في خمس بلدات عربية هي: كفرمنذا، عسفيا، يركا، جت وكفر قاسم.

أما البلدات العربية التي سئجل فيها تراجع في نسبة الطلاب مستحقي الشهادة الثانوية فهي ١٢ بلدة، ١١ منها مصنفة في التدرج الاقتصادي - الاجتماعي المتدني ، هي: عين ماهل؛ الفريديس؛ رهط؛ قلنسوة؛ حورة؛ عرعر؛ كابول؛ نحف؛ جسر الزرقاء؛ عيلين وجديدة - المكر. أما في بلدة الطيرة، المصنفة في التدرج الاقتصادي - الاجتماعي المتوسط، فصل تراجع بنسبة ١ر٥٦٪.

ثمار الفجوات المستفحلة الناجمة عن التمييز المتواصل

لا يستطيع جهاز التعليم الرسمي في إسرائيل المخافرة بهذه النتائج، بشكل عام، وعنوانها الرئيس: لا تغيير جوهريا في سلم تدرج الاستحقاق لشهادة الثانوية العامة (البجروت / التوجيهي) في إسرائيل، ويجسد هذا العنوان، ومضمونه، أزمة حادة يكابدها جهاز التعليم الإسرائيلي خلال العقود الأخيرة، تنعكس جوانبها في العديد من التقارير الرسمية، المحلية (امتحانات «المتساف»، مثلا) والدولية (OECD، امتحانات «بيزا» غيرها)، وهي أزمة تبدي الجهات الرسمية المختصة، وفي مقدمتها وزارة التربية والتعليم، عجزا و/ أو أهمالا مريبين في معالجتها.

وتشكل نسبة استحقاق شهادة البجروت هذه (الثانوية العامة) مؤشرا احتماليا لنسبة الطلاب القادرين على مواصلة مشوارهم التعليمي في مجالات الدراسة الأكاديمية المختلفة، خاصة وأنها (الشهادة) تشكل بطاقة الدخول الأساسية المعتمدة في قبول الطلاب إلى معاهد التعليم العالي وتصنيفهم في كلياتها وأقسامها.

وإذا ما كان وضع التعليم في إسرائيل عامة يعاني من هذه الأزمة

الثنائية عما كانت عليه النسبة في العام الدراسي قبل الماضي ٢٠١٢ - ٢١٠٣ (من ٢٧ر٩٤٪ إلى ٥٧ر٨٣٪)، كما سجلت بلدة عسفيا زيادة بنسبة ١٩ر٨١٪ (من ٤٥ر٥١٪ إلى ٦٥ر٣٣٪) وسجلت بلدة يركا زيادة بنسبة ١٨ر٠٥٪ (من ٣٥ر٨٢٪ إلى ٥٣ر٨٧٪) وسجلت بلدة طرعان زيادة بنسبة ١٢ر١٩٪ (من ٤٧ر٤٦٪ إلى

و جاء في تقرير «دي ماركر» أن الأمر تحول إلى «برنس» (بمفهوم تجارة ربحية)، فميزانية وزارة التعليم حاليا ٤٦ر٤ مليار شيكل، ١٢ر٤ مليار دولار، وربع هذه الميزانية موزع على جهات خاصة تعمل في داخل جهاز التعليم، وهي أطر تبقى لنفسها رسوما إدارية، وتمتع رواتب عالية جدا لكبار الموظفين فيها، في حين أن الرواتب للموظفين والعاملين، كما ذكر هنا، تكون متدنية ومن دون شروط اجتماعية.

واللافت للنظر، أنه على الرغم من أن الموازنة العامة تكون مكشوفة للجمهور بتفاصيلها (باستثناء الجوانب الأمنية)، إلا أن وزارة التعليم تتعامل مع الميزانيات التي تحولها إلى الجهات الخاصة، في إطار الخصخصة، كما لو أنها سرية، إذ رفضت الوزارة الرد على أسئلة الصحيفة التي نشأت في تقريرها، ولكن مصادر في الوزارة أشارت إلى أن الخصخصة تندرج ضمن هدف الوزارة، وبالتالي الحكومة، بتقليص عدد موظفي القطاع العام، من باب تقليص حجم المسؤولية المباشرة عن عشرات آلاف العاملين. وتضريف المصادر قائلة إن وزارة التعليم تستصعب زيادة العاملين فيها، «من منطلق التخوف من أن العاملين الذين سيدخلون إلى الجهاز، سيكون من الصعب اخراجهم منه»، إذ أن قوانين العمل المطبقة في القطاع العام، تفرض تقديبات كثيرة على إكنايات فصل العاملين، أو حتى تقليص عدد الملاكات في كل واحد من الأجهزة العامة.

ويشير التقرير إلى أن عددا من الجمعيات الخاصة التي تدير أقساما من جهاز التعليم، تسجل نجاحات بارزة جدا، وفي بعضها مستوى مهني نموذجي، ولكن في الغالب، هذه نجاحات عينية وموضوعية، يستفيد منها قسم صغير جدا من الطلاب في الجهاز.

وتقول الخبيرة نوغا بوزوغلو، الباحثة في مركز «أداف» للأبحاث الاجتماعية، في بحث أجرت في السنوات القليلة الماضية، «إن المشكلة الأكبر، هي بوجود مصالغ تجارية ربحية، وليس مضمونا أن الخصخصة تكون مكلفة بدرجة أقل للوزارة، كما أن هذا ليس مضمونا أن يكون ناجحا أكثر، وهذه الحال نابعة من أن طريقة التشغيل، تكون كما الحال في شركات القوى العاملة»، بقصد ظروف متدنية.

ويقول التقرير إن عملية الخصخصة تزايدت وتيرتها جدا، منذ أن تولى منصب الوزير الشخص الثاني في حزب «يوجد مستقبل»، الوزير شاي بيرون، وهو الحزب الذي يرأسه وزير المالية يائير لبيد، ونشئير هنا، إلى أن هذا ليس صدفة، فالطما جرى الحديث عن أن حزب «يوجد مستقبل»، الذي دخل الانتخابات وفاز بعدد كبير بالمقاعد فيها (١٩ مقعدا)، بركوبه على القضايا الاجتماعية وقضايا الشرائح الوسطى، كان مدعوما من وراء الكواليس، من كبار المستثمرين وحيثان المال، لهذا نرى لبيد في حالة توافق شبه تام مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بتطبيق سياسة اقتصادية رأسمالية شرسة، أو كما أسماها الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريس، قبل سنوات، «سياسة خنازيرية»، بمفهوم أنها شرهة.

فالوزير بيرون قاد عمليات خصخصة واسعة النطاق في مجالات حيوية، ومنها مخيمات الأطفال الصيفية، وحتى خصخصة جهاز الرقابة على تلك المخيمات، إذ كلها فازت بها شركات ربحية خاصة، ويعدد التقرير أسماء شركات و«جمعيات»، وما تتقاضاه من أموال ورواتب دسمة وحصص وأرباح. إن أحد الجوانب الأخرى في هذه المخصصة هو أنه يتعلق قسم كبير منها بالبرامج اللامنهجية، وهي من نوع البرامج التي يساهم في غالب الأحيان الأهالي في تمويلها، ويكون الصرف عليها موزعا بين وزارة التعليم ٥٠٪، بينما تساهم المجالس البلدية والقروية بنسبة ٢٥٪ والأهالي بالنسبة المتبقية، وعادة ما تكون برامج تساهم في إثراء وعي الطلاب، وأخرى تعزز مواهبهم، وشكل التمويل هذا يجعل الشرائح الفقيرة والضعيفة عاجزة عن التمويل، ما يعني عدم تطبيقها في المجتمعات الفقيرة، التي في غالبيتها الساحقة جدا من البلدات العربية، فحتى إعلان الوزارة عن أنها الفت شكل التمويل هذا لدى الشرائح الفقيرة، لم ينه الظاهرة، كما أن

كتب برهوم جرابيسي:

تشكل ميزانية جهاز التعليم في إسرائيل، ثاني ميزانية من حيث حجمها في الموازنة العامة، بعد الميزانية الأساسية المباشرة التي يتلقاها الجيش، وتصل في العام المقبل إلى نحو ١٢ر٤ مليار دولار، وعلى الرغم من أن التعليم المدرسي إلزامي مجاني من حيث المبدأ، إلا أنه مكلف للأهالي، ويواجه هذا الجهاز في العقدين الأخيرين، عملية خصخصة متسارعة، باتت تدر الأرباح على شركات ربحية، وأيضاً سياسية على جهات ذات طابع أيديولوجي، وخاصة التيار الديني الصهيوني». وأجرت صحيفة «دي ماركر» في الأيام الأخيرة تحقيقا، بين أن الوزارة تحول نحو ٢٥٪ من ميزانياتها السنوية لجهات الخصخصة، التي منها هي لغايات الربح، على حساب جمهور العاملين أساسا، الذين عادة ما يتم تشغيلهم بظروف بائسة، تصل أحيانا إلى درجة إذلال، لمن تعبوا في تحصيلهم العلمي والمهني.

وفي المفهوم الإسرائيلي الرسمي، هنالك خلط واضح في مصطلح «الخصخصة»، فهناك أطر على شكل جمعيات كانت أو ما زالت تابعة لأطر شبه رسمية حكومية أو نقابية، أو تلك التابعة للحركة الصهيونية، أقامت شبكات تعليمية فيها نوع من التخصصية، كما أن في المجتمع العربي واصلت بعد العام ١٩٤٨ مدارس تابعة لإرساليات تبشيرية عملها حتى اليوم، وكل هذه الأطر لم تتم لغايات ربحية.

لكن ما جرى منذ بداية سنوات التسعين وحتى اليوم، وهذا نهج متواصل، هو خصخصة جوانب عديدة في جهاز التعليم لجهات ربحية، مثل مسارات تعليمية لا منهجية، أو تخصصية مهنية، أو مسارات لتنمية القدرات الفكرية للطلاب، ووصل الأمر إلى حد خصخصة أجزاء من جهاز الاستشارات النفسية والاجتماعية، وقسم من جهاز الممرضات في المدارس، وحتى التطعيم الصحي، وهذا بعد ذاته جاء لغرض تقليص ما يسمى «العبء الحكومي» في الموازنة العامة، الذي هو في الأساس دفع مستحقات اجتماعية وأهمها ضمان اجتماعي، ورفع متواصل للرواتب، بموجب التزامات القطاع العام تجاه العاملين فيه، وغيرها من الأمور. وبذلك، فإن وزارة التعليم تحول سنويا، عمليا، الميزانيات الاساسية للخدمات التي خصصتها في الجهاز، إلى الجهات الربحية، التي تشغل طواقم مهنية، ولكن بشروط أشبه بشروط عبودية، إن جاز التعبير، ومن بينها دفع رواتب في اتفاقيات خاصة، ليس لها ارتباطات باتفاقيات أجور القطاع العام وأجور التخصصات المهنية، وعادة ما تكون رواتب متدنية جدا، كما أن السواد الأعظم من العاملين في هذه الجهات الربحية، لا يحظون بتثبيت دائم في العمل، ويتم فصلهم في نهاية كل عام دراسي، كي لا يكونوا مستحقين لضمان تقاعدي، وغيرها من الشروط الاجتماعية القانونية، ومثل هذا يسري ليس فقط على جهاز التعليم المدرسي، بل أيضا في غالبية الكليات الأكاديمية، التي عدد الطلاب فيها مجتمة، بل خاصة أو عامة، أكبر من عدد الطلاب في الجامعات الإسرائيلية الرسمية.

ويقول تقرير «دي ماركر» إن كثيرون يتخوفون من خصخصة جهاز التعليم، ولكن في واقع الأمر اليوم، فإن الجهاز بات مخصصا تقريبا كليا، والمجالات التي بقيت تحت مسؤولية وزارة التعليم مباشرة، أقل من أي وقت مضى.

وتلفت الصحيفة النظر إلى تقرير مراقب الدولة العام الصادر في العام ٢٠١١، وحذر فيه من عملية الخصخصة المتسارعة في جهات التعليم، وحتى من دون ضوابط، وقرر أن على أن وزارة التعليم فرض جهاز رقابة مستند على عملية الخصخصة، وأيضاً على الجهات التي باتت تدير جوانب من جهاز التعليم، فلصحة النظر إلى أن ثلث الجهات التي تحظى بإدارة جوانب من الجهاز هي جهات ربحية، ولا يسمح الوضع الحالي، حسب التقرير، بفرض رقابة حقيقية على البرامج التي باتت بمسؤولية جهات الخصخصة، خاصة إذا كان الحديث يجري عن شركات خاصة، وليس جمعيات ليست لغايات الربح.

المعطيات

ويظهر التمعن في جدول المعطيات الرسمي، الذي نشرته الوزارة، أنه من بين البلدات العشر الأولى التي تصدرت لائحة التدرج هذه، لم تكن هناك سوى بلدة عربية واحدة هي قرية بيت جن الجليلية التي بلغت نسبة الاستحقاق فيها ٩١ر٤٩٪ من بين طلابها الثانويين، إذ حققت، أيضا، قفزة من المرتبة الثالثة في العام الدراسي قبل الماضي (٢٠١٢-٢٠١٣) إلى المرتبة الثالثة في العام الماضي، فازدادت نسبة مستحقي شهادة الثانوية من بين طلابها بنسبة ٦ر٨١٪ عما كانت عليه في ٢٠١٢-٢٠١٣.

والمثير في إنجاز بلدة بيت جن هذا، أيضا، كونها الوحيدة من بين البلدات الفقيرة (اقتصاديًا) [المصنفة في «التدرج الاقتصادي الاجتماعي المتدني»] التي احتلت مرتبة ضمن العشر الأوائل، إلى جانب بلدات غنية (اقتصاديا) ومصنفة ضمن «التدرج الاقتصادي الاجتماعي المرتفع».

أما البلدات التسع الأخرى، في المراتب العشر الأولى، فهي كلها بلدات يهودية تتميز غالبيتها بأنها مصنفة في التدرج الاقتصادي - الاجتماعي المرتفع، على النحو التالي: ١. كوخاف يائير (نسبة الاستحقاق ٩٣ر٤٠٪ من طلابها الثانويين، ٢. بيت جن، ٣. شوهم (٩٠ر٦٠٪)؛ ٤. تل موند (٨٧ر٧١٪)؛ ٥. جفعات شموئيل (٨٦ر٦٤٪). ٦. ابن יהودا (٨٤ر٨٦٪). ٧. مزكريت باتيا (٨٦ر٦٠٪). ٨. نيسن تسيونا (٨٥ر٨٥٪). ٩. غفعاتيم (٨٥ر١٢٪). ١٠. رعنانا (٨٤ر٨٤٪).

وقد حققت جميع هذه البلدات العشر، بدون استثناء، زيادة عما كانت عليه نسبة الاستحقاق فيها خلال العام الدراسي قبل الماضي، بنسب مئوية متفاوتة بلغت في بعضها أكثر من ١٠٪

والبلدات المصنفة في التدرج الاقتصادي - الاجتماعي المرتفع، والتي يزيدتعداد سكانها عن ١٠٠ آلاف نسمة، هي ١٤ بلدة، ليست بينها أية بلدة عربية إطلاقا!

وفي المقابل، فإن البلدات العشر التي تعاني من نسبة الطلاب الأدنى في استحقاق شهادة الثانوية هذه هي - بغالبيتها - بلدات عربية ويهودية حريدية، كما كان الوضع في سنوات سابقة، وذلك على النحو التالي: أوفكيم (٤٥ر٧٧٪)؛ اللد (٤٤ر٣٣٪)؛ القدس (٤٤ر١٦٪)؛ كفر قاسم (٣٧ر٠٥٪)؛ عين ماهل (٣٥ر٣٨٪)؛ قلنسوة (٣٥ر٥٧٪)؛ جسر الزرقاء (٢٥ر٢١٪)؛ بيتار عيليت (٢١ر٢١٪)؛ بني براك (١٠ر٢٨٪)؛ ثم موديعين عيليت (٧ر٢٤٪).

فضائح متتالية واستقالات متعاقبة تكشف أزمة عميقة تعصف بشرطة إسرائيل!

أزمة تعيينات أم أزمة قواعد معيارية؟



الشرطة الإسرائيلية: هياكل عظيمة كثيرة في الخرائن.

ينجح شخص من خارج الشرطة في تولي قيادتها، لكنهم لا يتفون بذلك، بل يجنون إلى التهديد، الصريح والباشر - كما يفهم ما ينشر في وسائل الإعلام - بأن «التوجه إلى شخصيات أمنية من خارج القيادة العليا للشرطة يشكل منا مباشرة وواضحا بصف القادة الذين يعتبرون أنفسهم جديرين بتسليم هذا المنصب، ولذا «فمن المرجح أن يتخلى الوزير عن مثل هذه الخطوة، إذا كان غير معني بمواجهة / صدام مع التنظيم الذي يتولى المسؤولية عنه «!

أزمة تعيينات إدارية، أم بنوية معيارية؟

« لا أذكر فترة كهذه من عدم الاستقرار في الشرطة، يقول نقيب حالي في قيادة الشرطة الإسرائيلية، ويضيف: «إن ما يجري الآن هو انعكاس لثقافة تنظيمية إشكالية»، بينما ذهب المفتش العام للشرطة، يوحنا دانيئو، إلى القول إن استقالة باريتني تضع علامات سؤال حول إشغال المناصب الرفيعة في إسرائيل، في تلميح منه إلى ما اعتبره شأن تورطهم في قضايا رافقت عمليات الانتخاب الأخيرة لعدد من المناصب الأعلى في إسرائيل، في مقدمتها منصب رئيس الدولة ومنصب عميد البك المركزي- بنك إسرائيل، وغيرها (اضطرار عدد من المرشحين إلى سحب ترشيحاتهم في إثر الكف عن شجها بشأن تورطهم في فضائح مختلفة)، وهو، أيضا، ما عبر عنه باريتني نفسه حين قال - في تحليل استقالته - إنه ليس مؤهلا للمشاركة

في مظاهرة الساحرات التي تجري في إطار المنافسة! لكن السؤال الحقيقي الذي ينبغي طرحه في هذا الشأن هو: هل هي، حقا، أزمة «صيد ساحرات» و«مطاردة ساحرات»، التي تراقق أية عملية تعيين أو انتخاب، فتبدو كأنها «أزمة تعيينات»، أم أنها أعمق من ذلك بكثير إذ تشكل، في الواقع، أزمة بنوية تمثل الأنماط الإدارية وقواعد السلوك المعيارية التي تجذرت في هذا الجهاز، كغيره من أجهزة الشرطة ومؤسساتها التي تمتلك صلاحيات واسعة جدا، يبدو أن لا حدود لها أحيانا، في غياب أو ترهل الرقابة الجدية والفاعلة التي يفترض أن تخضع لها في أي نظام يعتبر نفسه ديمقراطيا.

ويستطيع كل متابع لجهاز الشرطة في إسرائيل، إدارته، وأدائه وممارساته، خلال السنوات الأخيرة تحديدا، الخوض إلى الاستنتاج القاعدي بأن ما يحصل في صفوفها خلال الفترة الأخيرة ليس أنه لا يمثل «تطورا ناديا واستثنائيا، فقط، بل هو تجسيد عملي، طبيعي وحتمي، لسيرورات «باطنية» اعتملت في مستوياته كافة خلال العقود الأخيرة.

وأبرز هذه السيرورات، بكل ما يترتب عليها ويتفرغ، هي كل ما يتعلق بتزايد حالات «العلاقات الحميمة المتبادلّة» التي أقامها غير قليل من قادة الشرطة وأفرادها مع «شخصيات مهمة» في مجالات شتى، والتي تجاوزت الكثير من الحدود «الطبيعية»، القانونية والأخلاقية، كثيرا وغيّر كثير من الحالات، في السياسة وأحزابها، في الإعلام ووسائله المختلفة، في الاقتصاد و«شركائه»، في الجريمة وتنظيماتها وفي غيرها أيضا، إلى درجة طمس الحدود ما بين المسموح والممنوع. وقد أدت هذه إلى تبلور ما يمكن وصفه بأنه «دستور أخلاقي» غير مكتوب يهيئ المناخ والفرص أمام قادة الشرطة، بمختلف المستويات، للسعي نحو تحقيق مكاسب شخصية مختلفة، اقتصادية أو سياسية، أنية أو مستقبلية، من خلال استغلال مواقعهم ومناصبهم في داخل الجهاز، فمثل هذا الوضع قد يصبح «عاديا» وطبيعيًا، ويصبح السكوت عنه اضطراريا وإلزاميا في واقع تتعمق فيه وتزداد، يوميا تقريبا، مظاهر الفساد السلطوي في المستويات المختلفة من السلطات وأذرعها.

وفي إطار هذه «الحرب» تطالب قيادة الشرطة - من وراء الكواليس - الوزير بـ«الإسراع في تعيين مفتش عام جديد، على خلفية الهزات التي تعصف بالشرطة، لمحاولة تهدئة الأجواء والأوضاع الداخلية فيها»، بينما أعلن الوزير - صراحة - أنه لا ينوي الإسراع في اتخاذ القرار بشأن هوية المفتش العام القادم وأنه «لن يسمح لاح بدفعه إلى اتخاذ خطوات لا يراها مناسبة»، موضحا: «سأنتظر كل الوقت المتاح لي وسأبحث الأمور قبل اتخاذ القرار، بطريقة منظمة» مع تأكيده على أن «أياماً صعبة تمرّ على الشرطة، ورغم هذه الأيام غير السهلة، إلا أن الشرطة قوية وسنحتاز هذه الفترة القادمة»!

وكالت إصدا وترددات هذه «الحرب» قد شهدت تصعيدا لافتا في الأسابيع الأخيرة، على خلفية الاستقالات المتتالية أيضا، في أعقاب نشر بعض وسائل الإعلام أن الوزير «أهرونوفيتش عرض على الجنرال (احتياط) غادي شامني تولي منصب المفتش العام الجديد للشرطة، والجنرال (احتياط) شامني تولي مناصب مختلفة في قيادة الجيش الإسرائيلي، أخرها قائد المنطقة العسكرية الوسطى وملحق الجيش الإسرائيلي في الولايات المتحدة، قبل خلعه اللباس العسكري نهائيا في تشرين الثاني ٢٠١٢، وفي المقابل، يطمح عدد من قادة الشرطة الحاليين إلى تولي منصب المفتش العام الجديد ويعتبرون أنفسهم «الأحق» في توليه.

وفي هذا السياق، نقلت وسائل إعلامية عن «مصادر رفيعة» في وزارة الأمن الداخلي، تلميحات تشير إلى نية الوزير المذكورة بشأن استقدام مفتش عام جديد من خارج الشرطة، مؤداه أن «الاستقالات الأخيرة في الشرطة قد تآتت بصورة حادة وخطيرة وبأن تعيين شخصية أمنية رفيعة من خارج صفوف الشرطة التي يساعد في ترميم ما تضرر»، وهو الرأي الذي يتبناه عدد من السياسيين في البلاد، كما ذكرنا، من بينهم عضو الكنيست نعمان شاي (حزب العمل)، الناطق السابق بلسان الجيش الإسرائيلي، الذي اعتبر ما حصل في الشرطة خلال الفترة الأخيرة «انهيارا» في مستوى القيادة العليا في الشرطة وفي الجهاز بأسره، مضيفا أن هذا يشكل «تهديدا استراتيجيا لقدرة الشرطة على تادية واجها والقيام بالمهام المناطة بها»، وخلص إلى مطالبة الوزير بتعيين مفتش عام جديد من خارج صفوف الشرطة «لأن هذه هي الخطوة التي نحو ترميم أوضاع الشرطة والسبيل الوحيد لبناء ثقافة تنظيمية. إدارية جديدة في الشرطة»، أما رئيس «لجنة رقابة الدولة، التابعة للكنيست، عضو الكنيست أمون كوهين، فعبر عن خشيته من أن ما يحصل في جهاز الشرطة خلال الفترة الأخيرة يندرج في إطار «تصفية الحسابات الشخصية، مما قد يعرّض مصالح الدولة للخطر»!

وتثير هذه التصريحات، وما يتسوق معها من تحركات وما تعبر عنه من توجهات، غضبا شديدا في داخل قيادات الشرطة، تصل إلى حد الغليان الداخلي المكبوت - كما يستدل مما تنشره وسائل الإعلام المختلفة - في انتظار وترقب ما سيؤول إليه قرار الوزير في الفترة القريبة. وفي هذا الإطار، يعبر بعض قادة الشرطة الحاليين عن امتعاض شديد من توجه الوزير لشخصيات أمنية من خارج صفوفهم لفرضها مسؤولة عنهم، ثم عن «استبعادهم» لإقدام الوزير على خطوة كهذه (فرض مفتش عام جديد من الخارج) وهو الذي تولي - شخصيا، مراتب قيادية مختلفة في سلك الشرطة وكان، ذات يوم، أحد المرشحين لتولي منصب المفتش العام، ويشير قادة الشرطة إلى أن عمل الشرطة هو مهنة يتعين تعلمها، ولذا فلا أمل في أن

من المدعوبين - في حفل خاص نظمه المحامي رونيتيل فيشر، المشتبه بارتكاب مخالفات جنائية عنوانها «التوسل لتقديم رشاي من منتهين إلى أحد قادة الشرطة، (ولا تزال المحكمة تنظر في قضيته)» وقيل شطارين، وفي التاسع من شباط هذا العام، قدم النقيب منشي أرفيف، قائد «الوحدة الخطرية لمحاربة الفساد والجريمة المنظمة» (في إسرائيل وخارجها)، التابعة لقسم التحقيقات والاستخبارات في شرطة إسرائيل، استقالته على خلفية تورطه في شجها خطيرة تتعلق بحصوله على امتيازات ومنافع شخصية من أتباع الحاكم ياشيهو بينتو، مقابل تسريب معلومات سرية جدا عن تحقيقات تجريها وحدته في شجها جنائية خطيرة منسوبة للحاكم بينتو، وهو رجل دين يهودي يقيم علاقات وثيقة مع سياسيين ومسؤولين رسميين ورجال أعمال في إسرائيل وفي الولايات المتحدة، التين كان يتنقل بينهما (ولا تزال الشرطة تجري تحقيقات جنائية مع أرفيف، بينما لا تزال قضية الحاكم عاتقة في المحاكم).

وقبل هؤلاء الثلاثة، قدم النقيب نيسو شاحم، قائد الشرطة في لواء القدس آنذاك، استقالته ضمن «عطلة قسرية»، قبل أن يقرر المفتش العام وزير الأمن الداخلي عزله وفصله من سلك الشرطة نهائيا، في تشرين الثاني ٢٠١٣، في إثر تقديم لائحة اتهام جنائية بحقه إلى محكمة الصلح في القدس، على خلفية تورطه في جرائم جنائية وأخلاقية تملكت في تنفيذ سلسلة من اعتداءات الجنسية الخطيرة ضد شرطيات (٨ شرطيات) كُن يعملن تحت امرته، إضافة إلى اتهامها - بالعض وخيانة الأمانة.

ولم تنحصر أزمة الشرطة الإسرائيلية وفضائحها، الجنائية والأخلاقية، خلال الأشهر الأخيرة، في قادة الصف الأول - كما أوردناه - فقط، بل وكشفت في مستويات مختلفة، أهمها - بعد ما ذكر - تورط قادة من الصف الثاني في هذا الجهاز في مخالفات جنائية وممارسات غير أخلاقية انتهت إلى تقديم لوائح اتهام بحقهم، سواء على خلفية التورط في «علاقات تعاون حميمة» مع وجوه بارزة في «العالم السفلي» وفي عصابات «الجريمة المنظمة» في إسرائيل، أو على خلفية الاعتداء على شرطيات ممن يعملن بصحتهم، إلى جانبهم أو تحت إمرتهم، وقد كان آخر هذه الفضائح تقديم لائحة اتهام ضد اثنين من قادة الشرطة في لواء المركز، هما البريغادير شمعون بن هاروش، نائب قائد اللواء، واليغيتان كولونيل تسفيكا روزنبرغ، قائد إحدى الوحدات في اللواء نفسه، اللذين تم اعتقالهما قبل بضعة أسابيع بشبهة الاعتداء الجنسي على شرطيات يعملن معهما، وقبلهما بأسبوع واحد، تم إخضاع قائد آخر برتبة كولونيل - قائد منطقة في لواء القدس - للتحقيق الجنائي بشبهة المضايقات الجنسية بحق إحدى الشرطيات الخاضعة لمسؤوليته.

«حرب» الوزير مع قيادة الشرطة

وفي خضم هذه الفضائح وما يليها من استقالات وتحقيقات ولوائح اتهام ضد قادة في الشرطة، تدور «حرب» بين الوزير المسؤول عن هذا الجهاز، وزير الأمن الداخلي إسحاق أهرونوفيتش، والقيادة الحالية في الجهاز، تتمركز حول ما يتم تناقله عن مطالبات وضغوطات (من جهات وأوساط سياسية - حزبية) تمارس على الوزير لتعيين شخصية من خارج مؤسسة الشرطة لمنصب المفتش العام الجديد، بينما تطالب قيادة الشرطة الحالية بأن يكون المفتش العام القادم من بين صفوفها، مبدية معارضة شديدة لـ«فرض» قائد من خارجها، وقد ذهبت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى حد وصف العلاقات القائمة بين الطرفين هذه الأيام بانها «قطعية تامة»!

كتب سليم سلامة:

لم يعد في مقدور شرطة إسرائيل- إحدى الأذرع السلطوية الأقوى والأشد تكتما في إسرائيل - مواصلة التستر على الأزمة الداخلية العميقة والحاددة التي تعصف بها منذ سنوات، والتي عبرت عنها مؤخرا - في أبرز تجلياتها- سلسلة من استقالات قادة الصف الأول فيها، ممن كان بعضهم مرشحا لتولي دفة قيادتها في المستقبل القريب، علاوة على الفضائح التي تتكشف فيها تباعا، والتي تكشف هذه الاستقالات عن بعض جوانبها، ولم يعد في مقدور وسائل الإعلام الإسرائيلية، على اختلافها وتنوعها (الكفي)، مواصلة «تجاهل» ما يبدو أنه لم يعد مجرد «غسيل وسخ» والإجماع عن نشره، فتضطر إلى معالجة الموضوع باستفاضة لافتة حياول وتيرة حيثياته المتسارعة، محاولة في الوقت ذاته نبش التاريخ، سعيا إلى بلوغ جذور هذه الأزمة وبؤر العفن الكامنة في تضاعيف مبيهاها.

وفي الإجمال، يمكن الإشارة إلى أن وسائل الإعلام هذه- وكذلك الأوساط السياسية المختلفة - تجمع على أن «شرطة إسرائيل تعاني من أزمة عميقة خطيرة، وأن هذه الاستقالات، بدوافعها، وتبرتها، وزعم مدلولاتها وما تثيره من غبار وضجيج، لن تكون أكثر من القبح الذي ينبز من الدمل» بمعنى الضخامة من أن تقتصر معالجتها على بعض «الإجراءات التجميلية» من دون أن تخفي هذه الفضائح المتتالية إلى أية عملية إصلاح جذرية وجمهورية في هذه المؤسسة، التي تشكل إحدى «الواجهات» السلطوية الأساسية في العلاقة مع المواطنين عامة، في كافة الميادين والمجالات الحياتية، وكونها - تخصيصا - الذراع المركزية المكلفة بتطبيق القانون، بما ينطوي عليه هذا من تخويل العاملين فيها عامة، وقادتها خاصة، صلاحيات حصرية واسعة جدا في مجال التحقيقات، إعداد لوائح اتهام وتنفيذ العقوبات.

استقالات وفضائح متتالية

أربعة من قادة الشرطة الإسرائيلية الأبرز قدموا استقالاتهم من هذا الجهاز خلال السنة الأخيرة فقط، جميعهم قادة أئوية مختلفة في الشرطة، جميعهم من قادة الصف الأول الذين يحملون رتبة «نقيب» (الرتبة الثانية الأعلى في سلم الرتب الشرطة، بعد المفتش العام للشرطة الذي يحمل رتبة «لواء ركن»)، جميعهم أعضاء في «القيادة القطرية» وأثنان منهم كانا مرشحين لتولي منصب المفتش العام الجديد للشرطة (القائد الأعلى)، الذي سيتم تعيينه قريبا خلفا للمفتش العام الحالي، يوحنا دانيئو، الذي سيهي مهام منصبه في أيار ٢٠١٥.

الاستقالة الأخيرة في هذه السلسلة قدماها، يوم ٢٨ أيلول الأخير، النقيب يوسي باريتني، قائد الشرطة في لواء القدس وأحد المرشحين لتولي منصب المفتش العام الجديد، وهي الاستقالة التي شكلت مفاجأة صادمة للجمع، بل فك يفهم وفي مقدمتهم زملاؤه ومرؤوسوه في سلك الشرطة، وكذلك رؤسأوه في المستوى السياسي، وخاصة على خلفية كونه «قائدا شابا، نسبيا، على خلفية كونه أحد نقيب الشرطة المقربين جدا من وزير الأمن الداخلي الحالي، إسحاق أهرونوفيتش، المسؤول المباشر عن جهاز الشرطة، بما يعني أنه كان مرشحا لترقيات مستقبلية عديدة وهامة في هذا الجهاز، وأولها وأهمها بالطبع منصب «المفتش العام».

ومما زاد من استثنائية خطوة باريتني الحادة هذه وعمق المفاجأة التي سببتها هو تأكيد الدوائر المطلعة والمعنية أن أية شكوى، جنائية أو إدارية - تنظيمية أو أخلاقية، لم تتبلج ضدّه، خلافا لأخرين من النقباء الذين قدموا استقالاتهم.

ولكن على الرغم من أن باريتني على قرار الاستقالة من منصبه ومن سلك الشرطة بما وصفه «دوافع واعتبارات شخصية»، مثيرا إلى أنه لم يعد يفكر في الترشح لمنصب المفتش العام، إلا أن بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية رجحت أن تكون خطوة باريتني هذه تعود إلى «تورطه» على ما يبدو، في ممارسات جنسية مغلّة»، وأوضحها الإذاعة الإسرائيلية الرسمية بالقول إن سبب الاستقالة، كما تردد، هو تورط قائد لواء القدس المستقيل في علاقة مع إحدى الشرطيات الخاضعات لسلطته، لكنه لم يخضع للتحقيق في إثرها» ونقلت بعض وسائل الإعلام عن «قادة كبار في الشرطة» تقديرهم بأن باريتني قرر تقديم استقالته قبل أن يتم الكشف عفاً قد يبلغ اسمه، وهو ما أكده أيضا بعض «مقربيه» في قولهم إنه «تلقى في الأيام الأخيرة تلميحات بأن ثمة من يسعى إلى إثارة أحداث وقضايا من الماضي ضدّه، بغية إجهاض ترشيحه لمنصب المفتش العام للشرطة»!

وباريتني - كما أسلفنا - هو النقيب الرابع الذي يقدم استقالته خلال السنة الأخيرة، فقد كان سبقه إلى ذلك كل من: النقيب برنوشطارين، قائد الشرطة في لواء المركز وأحد المرشحين لتولي منصب المفتش العام الجديد، والذي قدم استقالته يوم ١٠ أيلول الأخير (قبل باريتني بـ ١٨ يوما)، في إثر كشف صحيفة «هارتس»، صباح اليوم ذاته، عن مشاركته، من بين عدد ضئيل

«إسرائيل ممعنة في سدّ أي احتمال أمام حلّ سياسي»!

«هذا ما تؤكده حقوقية إسرائيلية بالاستناد إلى وقائع الأسابيع الأخيرة بدءا بالتحريض على الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية وانتهاء بالاستيطان في سلوان واقتحامات المسجد الأقصى المبارك»

تزايدت في الآونة الأخيرة اقتحامات المستوطنين واليهود المتطرفين للحرم القدسي الشريف، وباتت هذه الاقتحامات يومية، خاصة في ساعات الصباح، وفي الوقت نفسه يمنع المسلمون من الدخول إلى الحرم والصلاة في المسجد الأقصى.

وأدى هذا النظام الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي إلى الاعتقاد، وبحق، أن إسرائيل تحاول تقسيم أوقات الصلاة زمنيا بين المسلمين واليهود، بعد أن قسمت الحرم الإبراهيمي مكانيا بين المسلمين واليهود.

ووفقا للمقارير الإسرائيلية، فإن هناك خلافا بين المتدينين اليهود حول الدخول إلى الحرم القدسي، وبعد احتلال القدس، في حرب حزيران العام ١٩٦٧، أعلنت المحافظة الرئيسية في إسرائيل عن حظر دخول اليهود إلى الحرم، مشددة على أن «موقع الهيكل لم يؤكد بعد»، إلى جانب فرائد دينية ينبغي القيام بها قبل الدخول إلى المكان وإلى مواقع داخله لا يجوز الاقتراب منها.

لكن مع بدء تزايد نفوذ التيار الصهيوني - الديني في الحلية السياسية الإسرائيلية بصورة تدريجية خلال العقدين الأخيرين، وتزايد نشاط الحركات الاستيطانية المنبثقة عنه، تزايدت الاقتحامات للحرم القدسي بشكل كبير، وحتى أنه من أجل كسب تأييد هذا التيار المتطرف وتأثيره على أحزاب اليمين بصورة عامة، أقدم رئيس المعارضة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٠، أريئيل شارون، على اقتحام الحرم بمصادقة رئيس حكومة إسرائيل حينذاك، إيهود باراك. ويعتبر المتطرفون اليهود أن اقتحام الحرم والتجول في باحاته، يشكل تطبيقا «لفريضة احتلال أرض إسرائيل». وهم يعتبرون أيضا، بحسب الحاكم يسرائيل هارثيل وهو أحد غلاة المتطرفين ومؤسس ورئيس «معهد الهيكل» الذي يدعو إلى بناء «الهيكل» في الحرم القدسي، أنه «كلما جاء إلى المكان يهود أكثر، فإن الإشراف وممارسة الصلاحيات السيادية لدولة إسرائيل في المكان تكون أقوى».

وبحسب معطيات الشرطة الإسرائيلية، فإنه منذ العام ٢٠١١ أخذت تزايد أعداد اليهود الذين ينفذون عمليات اقتحام الحرم القدسي ضمن مجموعات، وأنه في ذلك العام اقتحم الحرم ثمانية آلاف يهودي.

والجدير بالذكر أن اليهود الذين يقتحمون الحرم القدسي، وتوفر شرطة الاحتلال الحماية لهم، هم اليهود المتطرفون والمستوطنون في الضفة الغربية والقدس الشرقية وخاصة في البلدة القديمة.

إلى جانب تزايد اقتحامات اليهود المتطرفين للحرم، أخذ اليمين الإسرائيلي يطالب بفرض «السيادة الإسرائيلية الفعلية» على الحرم، وفي هذا السياق، شن مسؤولون إسرائيليون تهمجات حادة ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، بعد أن دعا، مؤخرا، إلى منع المستوطنين من اقتحام الحرم القدسي وتدنيسه بأي طريقة.

واعتى وزير خارجية إسرائيل، أفيدور ليرمان، أن أقوال عباس هي «محاولة لإشغال المنطقة بواسطة استخدام أكثر الأماكن حساسية»، ألا وهو «جبل الهيكل» أي الحرم القدسي. وأضاف أن «أقواله تكشف عن نيته هذه، وتدل على أن أبو مازن وقادة السلطة الفلسطينية هم الذين يقفون وراء أعمال الشعب التي ينفذها سكان القدس الشرقية» في إشارة إلى المواجهات شبه اليومية بين المقدسيين وشرطة الاحتلال.

وقال ليرمان إن «هذه الأمور تكشف عن وجه أبو مازن الحقيقي، منكر المحرقة الذي يتحدث عن دولة فلسطينية منظمة من اليهود، والذي كان وما زال معاديا للسامية. ويرتقي أبو مازن، من تحت بذلته وأقواله المهذبة تجاه المجتمع الدولي، مرحلة في التحريض ضد إسرائيل واليهود، ويدعو إلى حرب دينية».

وتابع ليرمان أن «أبو مازن ينضم عمليا بذلك إلى التنظيمات الإسلامية المتطرفة، مثل داعش وجبهة النصرة، التي تقُدس الحروب الدينية».

واعتبر محلل الشؤون الفلسطينية في صحيفة «يسرائيل هيوم» الدكتور رؤوفين باركو أن أقوال الرئيس عباس والأقوال التي أطلقها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، قبل ذلك بيوم واحد، تشير إلى أن «رابطة الإرهاب الفلسطيني المؤلفة من حماس والسلطة الفلسطينية تتحدث بصوت واحد».

وكتب باركو في الصحيفة المقربة من رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتانياهو أن مصطلح منع المستوطنين من الدخول إلى الأقصى «بأي طريقة» لم يكن مفاجئا، وأن «رئيس السلطة دعا في خطابه الأخير في الأمم المتحدة إلى الاستمرار في المقاومة ضد إسرائيل بموجب تراث الفدائيين».

لعل الأمر المؤكد هو أن إسرائيل، بواسطة أذرعها الاستيطانية، تسير باتجاه هدفها شبه المعلن، وهو السيطرة على البلدة القديمة في القدس والأحياء المحيطة بها، وفي هذا السياق يأتي استيلاء المستوطنين على مباني في سلوان.

وفي هذا الصدد قالت المحامية أوشرات ميمون، من جمعية «عبر عاميم» الحقوقية التي تعنى بحقوق الإنسان في القدس المحتلة، إن دخول المزيد من المستوطنين إلى سلوان يشكل خطوة باتجاه إغلاق الباب أمام أي حل سياسي للصراع.

وأكدت ميمون أن استيلاء المستوطنين على البيوت الفلسطينية «تتم دائما تحت رعاية السلطات، وبوسائل مباشرة وبواسطة حراسة ملايين الشواكل من ميزانية الدولة، وكذلك من خلال غرض الطرف عن الصفقات المشبوهة. ويستيقظ سكان سلوان مرة أخرى على صباح دخول سافر إلى حيهم، وهز أية إمكانية لكلا الشعبين لحياة لائقة وأفق سياسي».

وتطرق إلى هذا الموضوع الوزير الإسرائيلي وعضو الكنيست الأسبق، يوسي سريد، وتناول سريد في مقاله الأسبوعي في «هارتس»، إعلانا نشرته جمعية «العاد» الاستيطانية، والتي تركز نشاطها في القدس وخاصة في سلوان، في الصحيفة، وتم التركيز فيه على توجيه التحية للمستوطنين اليهود استولوا على بيوت في سلوان.

وتضمن الإعلان أسماء شخصيات إسرائيلية ويهودية تتبوأ مناصب في «المجلس العام للعاد»، وتبين أن رئيس هذا المجلس هو البروفيسور ابلي فيزل، الحائز على جائزة نوبل للأدب، وبحسب لجنة الجائزة فإن فيزل هو «رسول للبشرية»، الذي مرر رسالة قوية للعافية، واحتراما إنسانيا، وفيزل هو ناج من المحرقة.

وكتب سريد أن «هذا الرجل يتوقع منه أن يبدي مشاعر مميزة تجاه معاناة الآخر في سيفيت (مسقط رأس فيزل في رومانيا) أو في سلوان. هذا الرجل هو مواطن أمريكي، ويصف نفسه في كل مناسبة أنه صديق شخصي لباراك أوباما... هل عرف نتانياهو لماذا اقترح على فيزل منصب رئاسة الدولة ونحن لم نفهم الأمر?».

وأضاف سريد أن فيزل بالذات، الذي امتنع طوال السنوات الماضية عن الضلوع في السياسة الإسرائيلية الداخلية، دخل في سلوان إلى «بيت تلو الآخر بعد أن تم شراءها بصفقات مشبوهة... هو بالذات يخفي خلف شالته تطهيرا عرقيا زاحفا. ومن بين كل الجمعيات في إسرائيل اختار التمسك بالعاد، التي لا توجد فيها حقيقة ولا نعمة، ولا توجد جمعية محل خلاف أكثر منها. وواضح تماما لماذا اختاروه رئيسا، وليس واضحا أبدا لماذا استجاب لرغبتهم».

وخلص سريد إلى أن فيزل حصل على احترام الشعب اليهودي وأغيار (غير يهود) من بلدان العالم منذ أن نجا، وكان ناطقا باسم القتلى والناجين (من المحرقة)، وخطبه قائلا: «أعطنا حصتنا من احترامك، واحترمتنا نحن أيضا. هل ستعيد التفكير باستعدادك لترؤسهم، ولأن ترفعهم إلى قمة تماثلك وتوقيع تحياتهم الملعونة؟».

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته

المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي